

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	البناية الوظيفية في التحليل السياسي
المصدر:	مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية
الناشر:	جامعة الإسكندرية - كلية الحقوق
المؤلف الرئيسي:	محمد، عبدالغفار رشاد
المجلد/العدد:	ع 4
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1991
الصفحات:	591 - 674
رقم MD:	142027
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, EcoLink
مواضيع:	السلوك السياسي، النظم السياسية، التحليل السياسي، الأحوال السياسية، الفكر السياسي، العلوم السياسية، الثقافة السياسية، الوظائف السياسية، النظريات السياسية، تنمية الموارد البشرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/142027

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة.
يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، وبمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي
وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الإلكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

البنائية الوظيفية في التحليل السياسي

الدكتور / عبد الغفار رشاد محمد

مقدمة :

أحدث الموند تحولاً في دراسة السياسة المقارنة ، إلى مجموعة جديدة من المفاهيم المرتبطة بالبناء والوظيفة في التحليل السياسي ، وذلك ، من خلال صياغة جديدة تستخدم مفهوم النظام السياسي كأساس لها وكان لديفيد إيستون تأثيراً واضحاً ، في البداية ، على الموند في هذا الشأن ^(١) .

ذلك أن كتابات إيستون والتي تأثرت بكتابات محللي النظم في العلوم الطبيعية والاجتماعية وبالرغم مما واجهته هذه الكتابات من انتقادات قد نجحت في صياغة ^(٢) حقت قدراً من الثببات النسبي للنظم ، في العلوم السياسية .

ومع تزايد الاهتمام بالدراسات التحليلية في السياسة المقارنة والبعث الترموي ، فإن ^(٣) النهج البنائي الوظيفي بدأ يتخذ مكانه بارزة في مجال البحث السياسي فأصبح معروفاً على نحو جديد ، ونطاق بالغ خصوصاً بفضل كتابات جيريل ^(٤) الموند .

والحقيقة أن علماء الاجتماع والانثربولوجيا قد حققوا درجة أعلى من التعقيد في استخدام البنائية الوظيفية ، مقارنة بما حققه علماء السياسة ، ولعل هذا يرجع إلى أن لهم السبق في هذا المجال وكان على علماء السياسة أن يتبعوا علماء الاجتماع والانثربولوجيا في هذا المجال .

نقطة البدء في التحليل السياسي ، وفق البنائية الوظيفية ، هي أن النظام السياسي يمثل أهم الوحدات الكلية ، والنظام ينظر إليه على أنه مركب معقد لأنشطة ترتبط فيما بينها بـ علاقات اعتماد متبادل والتي هي جوهرية للوجود المستمر للنظام ككل ، بمعنى آخر فإن النظام هو نموذج تصوري يجرد الحقيقة الابهريقية ويعتبر كسداة أو وسيلة لتحليل وترتيب المعلومات .

والنظام كمودج نظري يعكس مجموعة من الخصائص المنطقية التي توفر للنظام سمته
السيمة ، فمن جهة ، فان اجزائه يجب ان تعكس الوحدة والانسجام ككل ،
ومن جهة اخرى يجب ان ترتبط هذه الاجزاء بعلاقات اعتماد متبادل فيما
بينها ، بمعنى ان ما يحدث في احد اجزاء النظام يكون له تاثير مناظر في
الاجزاء الاخرى للنظام (٥)

لكن الموند ركز اهتمامه على النظرية متوسطة المدى فتحول من النظرية الكلية
الى التركيز على تحليل محدد وموجه وكان هذا التحول في فكر الموند موازيا
لتحول مناظر في كتابات ايستون ولكن تاثيرات الموند كانت اكثر وضوحا
واكبر حجما على السياسة المقارنة الامر الذي يؤكد اهمية الدراسة
التفصيلية لافتراضات صياغة الموند واستخدام الموند لفهم
" النظام " ومراحل تطور هذه الصياغة التي قام بها الموند بالاشتراك
مع عدد من كتاب السياسة المقارنة الاخرين والاصول والصادر الفكرية التي
اثر فيها ، والانتقادات التي وجهت اليها .

ويتميز التحليل السياسي وفق البنائية الوظيفية عن تحليل النظم ككل ،
والتبويب بينهما ضروري لان مفهوم النظام اساسي للنظرية الوظيفية
بينما الفئات الوظيفية ليست ضرورية بشكل جوهري لتحليل النظام ككل
يضاف الى ذلك ان التحليل الوظيفي يعتمد على فئتين من المفاهيم
الاخرى الى جانب مفهوم النظام وهما : البنية والوظيفة .

فلكي يستمر النظام ككائن من حي ، فان وظائف ضرورية معينة يجب انجازها
لكن مسألة ما اذا كانت هذه الوظائف يتم انجازها بواسطة بنية واحدة
او ابنية عديدة هي مسألة يحددها البحث الابهرقي (٦)

اولا : تطور صياغة الموند للبناء كيدة الوظيفية :

قام الموند بنشر اول عمل له فى عام ١٩٥٦ ، اى بعد ثلاث سنوات من نشر ايستون
لكتابه الاول - النظام السياسى فى سنة ١٩٥٣ - وذلك فى مقاله عنوانه النظم السياسية المقارنة (٧)

(٨)
استخلص الموند فكرة النظام ، فى هذا المقال من ديفيد ايستون ، فالنظام
يشمل المفهوم الشامل الذى يتضمن كل التصرفات ، والسلوك النمطى المرتبط بصنع
القرارات السياسية ، بمعنى اخر فالنظام عند الموند اكثر من مجرد عملية ،
انه يتضمن شمولاً ، وتفاعلات بين وحدات تشكل هذا الكل الشامل ، والاستقرار
فى هذه التفاعلات يوصف بأنه توازن اخذ فى التغيير .

يقول الموند : " ان مفهوم النظام يلبى الحاجة الى مفهوم شامل ، ذلك المفهوم
الذى ينطسى كل التصرفات النمطية الملائمة لصنع لقرارات السياسية واغلب
علماء السياسة يستخدمون مصطلح " العملية " لهذه الاغراض لكن هذا
المصطلح يواجه صعوبات لانه ينطبق على اى نموذج نمطى للسلوك عبر الزمن .

بينما مفهوم النظام يتضمن شمولية و كلية للوحدات الملائمة وعلاقات اعتماد متبادل
بين الوحدات وتفاعل بين هذه الوحدات واستقرار معين فى هذا التفاعل (١٠)

ويبدو ان الموند قد استند بشكل مكثف على كل من ماكس فيبر ، وتلكوت برسونز
فى نظرتهم الى النظم السياسية للحركة والتاكيد على الحركة او السلوك
يسمح للباحث او المراقب السياسى وفق تعبير الموند بان يتجنب مجرد وصف النظام
ككيان قانونى رسمى فبدلاً من ذلك يكون الاعتماد على ذلك المفهوم كوسيلة
او تنظيم او كجماعة . وهكذا تحول الموند الى الادوار والميكانس (١١)

بقول الموند : " سوت استخدم بعض مفاهيم مقيدة ، قد ترجع الى تقليد فير - برسونز في النظرية الاجتماعية او لها النظام السياسى باعتباره نظام للفعل او الحركة وما يعنيه هذا بالنسبة لدارسى النظم السياسية هو السلوك امكـن ملاحظته امبيريقيا والتأكيد على الحركة او الفعل يعنى ان وصف النظام السياسى لا يمكن ان يكون مرضيا من خلال الوصف البسيط لمعايير الاخلاقية او القانونية فالاهتمام بالمعايير والمؤسسات يكون الى مدى الذى فيه توشرف فى السلوك .
(١٢)

اصبح الدور هو وحدة النظام السياسى لدى الموند الذى يستمد تعريف الدور من تلكوت برسونز وادوارد شلز فالدور يعتبر ذلك القطاع المنظم لتوجه الفاعل والذى يشكل ويحدد مشاركته فى العملية التفاعلية . انه يتضمن مجموعة التوقعات التى يكمل بعضها بعضا ، المتعلقة بسلوك وتصرفات صاحب الدور وتوقعات الاخرين الذين يتفاعل معهم . وهكذا يعرف النظام السياسى على انه مجموعة من الادوار المتفاعلة او كنيهة وهيكلا لادوار باعتبار البنية او الهيكل يمثل نموذجا للتفاعل .
(١٤)

الادوار اذن هى وحدات متفاعلة انها وحدات النظام السياسى اما الهيكل او البنية فانه يمثل نماذج التفاعل واستخدام هذه المصطلحات بـسـمـح ، لدى الموند يد راسة المناصب الرسمية وكذلك غير الرسمية فى البحث . يقول الموند : " يتميز مفهوم الدور بالمقارنة بمصطلحات النواحيات او التطبيقات او الجماعات . بانه مفهوم اكثر انفتاحا واكثر شمولا ، فهو يتضمن المناصب الرسمية وغير الرسمية والاسر والهيئات الناخبية والشعب وامشابه بالطريقة التى يوشرف كل منها فى النظام السياسى واستخدام المصطلحات الاخرى يحمل نوعا من الغموض والتعسف .
(١٦)

ويعتبر الموند ان المفاهيم السوسولوجية للنظام (١٧) الدور ، يمكن فقط ان تكون بدائية لنموذج نظري للنظام السياسي .

وهكذا فان النظم الاجتماعية لدى الموند لا تتكون من افراد وانما تتكون من ادوار بمعنى ان الاسرة تتكون من ادوار الاب والام ، وادوار الزوج والزوجة ، الا ان الاسرة تمثل واحدة فقط من مجموعات الادوار المتفاعلة لمجموعة من الافراد الذين لهم ادوار ايضا خارج نطاق الاسرة ومن ثم ينخرطون في نظم اجتماعية اخرى .
ومن نفس المعنى فان النظم السياسي يتكون من ادوار متفاعلة يضطلع بها رجال الهيئة التشريعية والبيروقراطية والقضاة والناخبين وغيرهم . ونفس هؤلاء الافراد الذين ينجزون ادوارا في النظم السياسي ينجزون ادوارا في النظم الاجتماعية الاخرى كالمؤسسات الدينية والجمعيات التطوعية والاسرة والاقتصاد وغيرها
وهم كافراد يتعرضون للاتصال السياسي والتصويت ، والظاهرات
وهكذا يتحولون من ادوار غير سياسية الى ادوار سياسية .
(١٨)

واخيرا فقد ادخلت تحليلات الموند مفهوم الثقافة السياسية والتي ترتبط بالنظم السياسي وتتجسد في نماذج معينة من التوجهات نحو الحركة السياسية وهذه النماذج تتسع وتمتد لتجاوز حدود النظم السياسي .

يقول الموند : " ان كل نظام سياسي يجسد نموذج معين للتوجهات ازاء الحركة السياسية ، ومن المفيد الاشارة الى هذا النموذج باعتباره
" ثقافة سياسية " والتي ترد عليها ملحوظتان : اولاهما : ان الثقافة السياسية تمتد عبر حدود النظم السياسية بل وعادة ما تمتد عبر حدود نظم سياسي معين .
وثانيهما : ان الثقافة السياسية ليست هي الثقافة العامة بالرغم من انها ترتبط بهما فهي تتميز عنهما ولها نوع من الاستقلال عنها .
(١٩)

الثقافة السياسية لدى الموند تشير الى توجهات الحركة السياسية فكل نظام يجسد مجموعة من المعاني والاهداف من القيم السياسية والاتجاهات والايديولوجيات والطابع القوي وروح الشعب او خصوصيته الثقافية . . . وهذه المعاني قد

تحمل قدرا من الاختلاط والغموض ومفهوم توجهها الحركة او المتغيرات النسطية بتفادي
مثل هذا الاختلاط والغموض وتفنيد على الاقل في تحقيق الشمول والتمييز المنطقي .
(٢٠)

ويستد الموند الى برسونز وشلز في تحديد عناصر توجهها الحركة او السياسة
سواء كانت هذه العناصر معرفية تتضمن ادراكا وتبييضا للاهداف ، والاحداث
والحركة او العمل والقضايا وماشابهه او كانت تتعلق بالفضيلات والمشاركة
او التاشير بشأن الاهداف والقضايا وما اليها او كانت تتضمن تقييما وطرقا لتطبيق
اختيار الافراد ومدركاتهم ، وتفضيلاتهم وقيمهم ، من خلال تطبيق معايير او قيم
(٢١)

• معيـنة •

ويمثل كتاب الموند وكولمان الذي نشر في عام ١٩٦٠ المرحلة التالية في صياغة
الموند ، حيث صياغة اكثر احكاما لنظرية تتناول الابنية والوظائف في سياق
جهد واع تجنب التركيز على الدساتير والمؤسسات الحكومية الرسمية في المناطق
التي تتجه الى تغيرات عميقة وشاملة وتضمنت هذه الصياغة عدد من الافتراضات
واشارت الى عدد من النتائج المستخلصة من دراسة مناطق العالم النامية .

ومن النتائج التي اشار اليها هذا الكتاب - حدها كولمان في الخاتمة - والتي
صيغت في شكل افتراضات او خصائص وسات عامة تميز تلك الدول او المناطق
النامية ، منها الافتراض بان السياسة القومية في هذه الدول تبيل عادة الى
التركز بشكل اولي ، في المناطق الحضرية حيث تصبح هذه المناطق الحضرية مسرحا
للحياة السياسية لتركز جماعات النخبة الفرعية الحديثة بها . . . وهناك افتراض اخر
يتعلق بالفجوة بين المجتمع الفرعي الحضري ذات التوجهات الحديثة في هذه
الدول وبين المجتمع القومي الاوسع والذي يمثل هذا المجتمع الفرعي بؤرته ومركزه
السياسي .

• كذلك اشار كولمان الى العوامل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول .
ومن شان التفاوت الكبير بين مستويات المعيشة وفرص العمل في المراكز الحضرية
وفي المناطق الريفية ان يؤدى الى حركة متسارعة في اتجاه المراكز الحضرية ، بشكل

بفوق مقدرة هذه المراكز على توفير فرص العمالة • ونتيجة لذلك يوجد في اغلب المراكز الحضرية خصوصا في مدن العواصم عناصر وعوامل تجعلها اكثر تعرضا للانشطة غير المعتادة • كذلك فان عمليات اسباغ الطابع التجارى والصناعى على الاقتصاد في هذه المجتمعات النامية لم يسهم في تحقيق التكامل السياسى او الاجتماعى كما لم يسهم في قيام طبقة وسطى او طبقة من منظمى المشروعات •

ورغم ان التحديث قد ادى الى ادخال تغييرات في الابنية الاجتماعية فى العديد من هذه الدول النامية فان هذه التغييرات غالباً ما ادت الى تصاعد التوتر فى العلاقات بين الجماعات والتحديث ياتى معه وفق هذه الافتراضات - بالعلمانية الا ان المجتمعات التقليدية مازال الدين فيها بشكل عاملا حيزيا يوتر على العملية السياسية ولازال الدين عامل حيوى فى الحياة اليومية لدى القطاع التقليدى من السكان والنخبة العلمانية الحديثة تجد نفسها مضطرة الى احترام الدين كقوة سياسية وفى بعض الدول النامية تقوم احزاب على اساس دينى وهكذا فان تسييس الدين يوتر الاجتماعى فى المجتمع ويطلب امد الصراع بين الناديين بدور اكبر للدين والناديين بعلمانية السياسة •

كما اشار كولمان الى الدور المسيطر الذى يلعبه الجيش والبيروقراطية فى العديد من الدول النامية بصفة عامة لاسباب من بينها : ان كلا من المؤسستين بضطلع بمسئولية خاصة فى حفظ القانون والنظام وان لدى كونهما الرغبة فى تحقيق الاستقرار فى الدولة النامية وفى بقاء واستمرارية النظام الاوليجاركى من الحكم (٢٦)

لقد كان هدف البوند احياء وتجديد المفاهيم المستخدمة فى دراسة السياسة المقارنة فاستخدم مفهوم النظام السياسى بدلا من الدولة وجهازها الموقر من القانونى الذى استغرق اهتمام علماء السياسة التقليديين والوظيفة حلت محل القوة والتي اعتبرها البوند ايضا قانونية فى مدلولها والادوار حلت محل المناصب والابنية استخدمت بدلا عن الموقر • (٢٧)

ووضع الموند فرضية موداها ان النظام السياسي له سمات عامة واعتبر ان هدف صياغة نظرية وتحليل لهذه السمات انما يفرض تحسيدا مفاهيم لتلك السمات وفق منهج نظري للدراسة المقارنة لعلم السياسة وتتضمن :

- (١) كل النظم السياسية تتضمن ابنية سياسية
- (٢) ان نفس الوظائف يتم ادائها في جميع النظم السياسية
- (٣) كل بناء سياسي متعدد في وظائفه
- (٤) تمثل كل النظم السياسية مزيجا مختلطا من منظور الثقافة

ان كل النظم السياسية نظم مختلطة من المنظور الثقافي في رأى الموند فلا توجد ثقافة كلها عصرية ولا توجد ابنية كلها حديثة بمعنى العقلانية كما لا توجد ثقافة كلها بدائية او تقليدية والاختلافات بين النظم انما تكون في الوزن النسبي لكل من الحداثة والتقليدية ونسب المزج بينهما .^(٢٨)

انه لا يوجد نظام سياسي حديث او عرس تماما فكل النظم السياسية انتقالية تشهد قدرا من التغيير في الثقافة .^(٢٩)

وهذه المفاهيم والسمات تتوفر في رأى الموند اساسا للمقارنة وللدراسة المقارنة للنظم في الامم المتقدمة والمتخلفة

لقد اعتبر الموند ان الابنية متشابهة في كل النظم . وان الاختلافات بين النظم الغربية وغير الغربية كانت موضع مبالغته من جانب الكثير من الكتاب في الواقع نتيجة المبالغة في تصوير ما تتسم به الابنية السياسية في النظم الغربية من خصائص وظيفي وما تتسم به ابنية النظم التقليدية من عدم تمايز ومن خصائص في البناء السياسي والاجتماعي ، الامر الذي يؤكد اهمية توضيح وتحديد موقع تلك الابنية وتحديد سماتها الوظيفية وبهذه الطريقة وحدها يمكن التعبير الرصين والصحيح عن العملية الديناميكية .^(٣١)
^(٣٢)

لقد تأسر الموند جزئيا بأطار ديفيد ايستون للمدخلات والمخرجات والتفذية
المرتدة وابتداء من هذا الاطار اخذ الموند يتحرك في اتجاه " نظرية وظيفية
ديناميكية " لكن هذا الاطار محدود ، سواء في علاقته او في حدوده او في
المدخلات والمخرجات كما هي موضحة به محدود ليكون قادر على تمييز محدد
ومعين في المجال السياسي . كما اشار الموند الى المفهوم المركزي للسلطة
السياسية لدى ايستون ، باعتبار هذا المفهوم يتكون من عناصر اساسية
على اعتبار ان النظام السياسي يوزع القيم وان توزيعه يكون سلطويا ، وان هذا
التوزيع السلطوى يربط المجتمع ويشمله ككل .

وتفترض البنائية الوظيفية التركيز على ثلاث متغيرات رئيسية : النظام
والبنية والوظيفة وينظر الى هذه المتغيرات الثلاث معا لتكون نموذجاً متجانساً

ليست كل الوظائف التي يتم انجازها على مستوى او اخر متضمنة كجزء من الاطار الذي
يستخدم في البحث انما فقط الوظائف النظامية التي هي ضرورية فقط للنظام
ككل وهذا يفسر لماذا يستخدم الكتاب اصطلاحاً : الوظائف ، والمتطلبات
الوظيفية كل منهما محل الاخر ، بالرغم من الاختلاف بينهما .

وعلى نحو مشابه بالنسبة للبنية حيث يؤخذ في الاعتبار فحسب الابنية التي تسهم
في انجاز متطلبات وظيفية وهذا يجعل العديد من الابنية السياسية التي هي
بداخل النظام خارج نطاق التحليل الوظيفي وهذا يفترض استبعاد عدد من الابنية
وهذا يحرر البحث من التقييد بافتراض خاطئ ، ولا فائدة منه هو ، انه ان بنية
واحدة ، واحدة فقط تستطيع انجاز وظيفة معينة كافتراض مثلاً بان
البرلمانات فقط هي التي تستطيع ، ويجب ، ان تجزى وظيفة التشريع .

واصبح مصطلح البنية يشير الى مجرة او فئة من الادوار المترابطة بعلاقات
متبادلة ولان هناك اختراع بين معنى بنية ومعنى دور فمن الضروري البدء
بتقوية وتحديد المصطلح الاكتر بساطة وهو " الدور " .

يشير الدور الى درجة متنوعة من تقسيم العمل لكن يتحقق العمل في اغلب
المجتمعات ومن ثم فالادوار تشير الى مستوى معين من النشاط التخصصي ، اى
ان الدور هو فئة متميزة للانشطة التي تتم ممارستها في فترة معينة ولها سمة من
نظام تقسيم العمل ويصبح جزء من نسط توقعات اعضاء المجتمع . انه " المشاركة
المنظمة " بتعبير برسونز ، وهذه المشاركة تشير الى بعدين : اولها يتعلق
بتقسيم العمل والاخر يتعلق بالنظم الثقافية كما يمكن التحدث عن الادوار باعتبارها
النظم او النماذج السلوكية الموجهة .

ويطلق على عدد من الادوار المكملة المترتبة والمتماصة في انجاز
المتطلبات الوظيفية يطلق عليها مصطلح " بنبة " .
ان كل فئة من الانشطة التي يعمد انجازها ضروريا لبقاء واستمرارية النظام ككل ،
يشتمل عليها باعتبارها " وظيفة " او " مطلب وظيفي " بمعنى اخر فان الوظيفة
هي دور معين يلائم الى ساهته في بقاء النظام واهدافه ورغم صعوبة حصر مضمون
وعدد هذه المتطلبات الوظيفية الا انها تدور حول بقاء واستمرارية النظام .
وادارة التوتير وتحقيق الاهداف بمعنى حفظ المجتمع وتذييد بوسائل الدفاع والتكيف
اي تذييد المجتمع بالموارد اللازمة لتلبية حاجاته المادية وتحقيق
التكامل .

وتناول الموند فرضية رئيسية في تحليلاته بوجهها ان اهداف النظام السياسي تتحقق
عندما تنجز الابنية وظائفها المحددة لها . وقد فصل الموند تحليليا الوظائف
السياسية عن الابنية السياسية واثار الى عناصر مجموعتين مجموعة وظائف
ومجموعة ابنية وهو يفترض ان من الممكن مقارنة النظم السياسية من خلال احتمالات
انجاز وظائف معينة بواسطة ابنية معينة .

حدد الموند وظائف النظام السياسي في فئات محددة عموما الى الفصل ،
بينها وفق مفهوم المدخلات والمخرجات .

وتشمل هذه الفئات الوظيفية لدى الموند : الوظائف المدخلات كالتشعبة والتجنيد السياسي وبلورة المصالح وتجميع المصالح والاتصال السياسي . (٣٧) والوظائف امخرجات كصنع القاعدة وتطبيق القاعدة والتقاضى بمقتضى القاعدة

والوظائف المخرجات هي في الحقيقة وظائف الحكومة ووفقا للاستخدام التقليدي لمفهوم السلطات الثلاث المنفصلة داخل الحكومة وهكذا فان صنع القاعدة حل محل السلطة التشريعية وتطبيق القاعدة يتضمن الادارة والتقاضى بمقتضى القاعدة يرتبط بالعملية القضائية وهذه الفئات وفق نموذج الموند للوظائف المخرجات يتعكس بوضوح كما تبدو في الولايات المتحدة وفي المفهوم الاوربي للحكومة الغربية ، ويشير صنع السياسة او القاعدة الى ان المطالب يجب تحويلها الى قرارات سلطوية او سياسات اما تنفيذ السياسة وتطبيق القاعدة فانه يشير الى ان القرارات يجب ان توضع موضع التنفيذ . (٣٩)

اما الوظائف المدخلات او الوظائف السياسية فهي التي تعتبر في راي الموند بمثابة معايير اساسية في تمييز سمات النظم السياسية للدول النامية بوجه خاص ، وليس المخرجات او الوظائف الحكومية فهذه الوظائف المدخلات تشمل سمات متصلة للنظام السياسي بمعنى انها هي التي تحدد المشكلات والمداولات والصياغات بشأنها وحلول القضايا وتقدم الاجابات والحلول والطرق التي تتخذ بها القرارات المتخذة وكان ينبغي ان يستون قد جعل من هذه العملية سمة مكونة لما يعرف لديه بالمطالب والتأييد للنظام .

والتشعبة السياسية وفق الموند ترتبط بقاسم مشترك لدى افراد المجتمع في الثقافة ومشاركتهم فيها فالتشعبة تعني ان الهات الافراد ازاء النظام السياسي يجب ان تتكون وترسخ وتحدث التشعبة من خلال الاسرة والدرسة والعمل والجماعات ومؤسسات الحكومة وتتضمن التشعبة السياسية وتجنيد افراد المجتمع من مختلف الطبقات والجماعات السلا لية وما الى ذلك الى النظام السياسي : للاحزاب

وللبيرة قراطية ٠٠٠٠ وما اليها والتجديد السياسي بعد اساسيا لشفل
الادوار السياسية ابتداء من التصويت حتى المناصب القيادية للحكومة .

ولورة المصالح تعنى التعبير عن المصالح والمطالب فى شكل سلوك او حركة
او فعل فالمطالب من اجل سياسات خاصة يجب ان يعبر عنها .

اما تجميع المصالح فعنائه التثام ودمج تلك المصالح والمطالب والتي يتم التعبير عنها
عن طريق الاحزاب السياسية وجماعات المصالح والكيانات السياسية الاخرى (٤٢)

اي ان المطالب يجب ان تختار ويتم تهذيبها بحيث تصبح فى شكل محدد يمكن
ادارته وتحقيقه من خلال البدائل الرئيسية المتاحة .

بينما الاتصال السياسى يخدم كل الوظائف السياسية فالنشئة السياسية
والتجديد السياسى والتعبير عن المصالح وتجميع المصالح كلها تحدث من خلال
الاتصال (٤٣)

والى جانب نظرتهم الى النظم السياسية ووجه خاص الثقافة السياسية على انها مزدوجة
بمعنى انها تتسم بسماة حديثة وما قبل الحديثة متقدمة ومتخلفة صناعية
وزراعية فانه يرى النظم السياسية باعتبارها تنمو وتتطور عبر مراحل للنمو الابنية تتجه
لان تصبح اكثر تمايزا وتخصصا كلما وصل النظم الى المرحلة اعلى فى النمو لتكون اكثر
عقلانية وحيادا وتخصصا واكثر ميلا الى المعايير الانجاز ويعتقد ان الانماط العقلانية (٤٤)

تتغلغل فى النظم البدائية والتقليدية وان الانماط ابدائية لم تتلاشى تماما
فى النظم الحديثة ذاتها وان كانت هذه النظم الحديثة تميل الى ضبط وتنظيم
العناصر التقليدية بها (٤٥)

ويعتقد الموند ان نموذجهم يسمح لعلماء السياسة بالتوجه نحو نظرية احتمالية
للنظم السياسية والواقع ان تصنيفه للوظائف والابتعية يفترض بان النظم السياسية
يمكن ان تقارن من خلال احتمالات الاداء لوظائف معينة من خلال ابنية محددة . وعبر الموند (٤٦)

(٤٧)

امله في ان تستنشا وتطور نظرية للتحد يث ويتم تطبيقها على مشكلات العالم .

وفي عام ١٩٦٥ اوضح الموند حاجته الى الربط بين نظريته الوظيفية بالنظرية
التموية في دراسة السياسة المقارنة . (٤٨)

ويعتبر كتاب الموند مع بيويل الذي نشر عام ١٩٦٦ بمثابة مرحلة جد بسدة
تضمنت تفقيحا و اعادة صياغة لمنهجه الوظيفي على اساس من
نظرية التوازن والمفهوم الميكانيكي (٤٩) .

اخذ الموند يتبنى في هذه المرحلة تصنيفا مداسيا للوظائف يتضمن ثلاث وظائف
حكومية اصلية او وظائف مخرجات وذلك الى جانب بلورة المصالح وتجميع المصالح
والاتصال وترتيب هذه الوظائف بعملية التحويل وهي العملية التي تسح بتحويل
المطالب والتأييد الذي ينساب الى النظام السياسي وينتج عن ذلك اي ينساب
الى الخارج اي المجتمع او الى البيئة الدولية كـ لـ من الاستخراج والتظيم والتوزيع
وفي هذا المعنى يصبح منهج الموند مسائل لمنهج ايستون .

وقد حاول الموند في صياغته ان ياخذ في اعتباره ماوجه الى صياغة ايستون
من انتقادات ويحسب حسابها وهذا مايتضح في الاعتبارات الاتية :

اولا : اوضح الموند ان مفهومه للنظام السياسي يتعامل مع علاقات اعتماد متبادل
وليس مع علاقات انسجام او تآلف بين الاجزاء واكد ان منظري النظم قد وقعوا
تحت تأثير مسيطر لوجه التشابه والتناظر الميكانيكية والبيولوجية
وقد جاءت تأكيدات الموند على علاقات الاعتماد المتبادل في مفهومه للنظام
كمحاولة منه لمواجهة الانتقادات التي وجهت الى منهجه باعتباره
يتضمن تحيزا محافظا وانه منهج سكوني او استاتيكي بسبب تاكيد على
التوازن وعلى انسجام وتانسج الاجزاء .

فالنظام يتضمن اعتماد متبادل بين اجزائه ومكوناته فعندما تتغير سمات
احدى هذه المكونات او الاجزاء للنظام فان المكونات والاجزاء الاخرى
تتأثر كذلك . وعلى سبيل المثال فان ظهور الاحزاب السياسية
او وسائل الاتصال الجماهيري يودي الى تغييرات في اداء كل ابنية النظام

الاخرى وان بدرجات متفاوتة والى تغييرات وتأثيرات فى قدرات النظام
المحلية والدولية .^(٥١)

ثانيا : حاول الموند ابراز صياغته الجديدة باعتبارها ذات طابع ديناميكى
وتحمل طابع التفاعل وليس طابع سكونى او محافظ فادخل فى
تحليلاته النظم النامية واعتبرها هامة ومغزى كتابات التسمية
السياسية المنشورة فى اوائل عقد الستينات . واعتقد الموند^(٥٢)
ان مفهوم النظام السياسى يتناول مباشرة المجال الكامل للانشطة
السياسية فى المجتمع وان له مفهوم ايكولوجى يركز على التفاعلات بين
العالم السياسى والبيئة . ويحتل طابع التفاعل اهمية كبيرة فى كتابات
الموند وهذا التفاعل الذى يميز علاقات اجزاء ومكونات النظام الداخلية^(٥٤)
كما يميز ايضا علاقته بالبيئة المحيطة وبالنظم الاخرى .

ان النظام السياسى يتكون من اادوار متفاعلة وفق الموند ، كتفاعل رعايا
النظام او المصوتين او الهيئة الناخبة مع اعضاء الهيئة التشريعية ،^(٥٥)
و البيروقراطية والقضاة

وكل النظم تتفاعل مع بيئتان : البيئة المحلية والبيئة الدولية ، من خلال
عمليات التأثير والتأثر بالبيئة الطبيعية والموارد المتاحة والنظم
الاقتصادية والتعليمية والثقافية والتكنولوجية والسلالية وهكذا
فالنظم السياسية تتدخل فى مجتمعاتها بطرق مختلفة ، ودرجات
مختلفة ايضا فقد يسلج نظام شمولى الى اساليب الرقابة المباشرة
على الحياة الاقتصادية بينما نظم سياسية اخرى تمارس رقابة اقل وعلى
شحو مماثل تتفاعل النظم السياسية ومجتمعاتها مع بيئتها الدولية ، من
خلال العلاقات السياسية والدبلوماسية والتبادل التجارى والفنى
والثقافى وعمليات الاتصال الدولى والحروب ومن خلال العلاقات مع
النظم الدولية^(٥٦)

ويمكن النظر الى تفاعل النظم السياسية الى علاقاتها مع بيئاتها ،
من خلال تقسيم عملية التفاعل الى ثلاث مراحل او فئات :
مدخلات ، وتحويل ، ومخرجات .

ثالثا :
بدأ الموند وكأنه يبحث عن نظرية كلية وليس نظرية جزئية فأكده على
الحاجة الى نظرة للنظم السياسية لكيانات كلية ، نظم صاغتها
وشكلتها بيئاتها^(٥٨) وفي هذا المعنى فانه تابع خطوات ديفيد
ايستون . لكن الموند اعطى اهمية جوهرية للنظرية وذلك باشارته
الى تجارب دول مختلفة ومواقف فعلية واقعية اوضحتها تحليلاته .

يقول الموند وبويل : تحاول النظم السياسية استخراج الموارد
من بيئاتها بدرجة او باخرى وتوزيع النافع على الجماعات
المحلية والدول الاجنبية وتعمل على تنظيم او ضبط السلوك
داخليا وتوفير الامن في وجه التهديدات الخارجية من ناحية
اخرى فان النظم السياسية ذاتها هي من صنع البيئات التي تعمل
فيها ، وتتأثر المشكلات التي يواجهها المواطنون والزعماء
في مجتمع ما ، والموارد المتاحة لمعالجة هذه المشكلات
والمهارات والقيم التي تصوغ السلوك والمعتقدات الجماعية
كلها تتأثر بالبيئات المحلية والخارجية^(٥٩) .

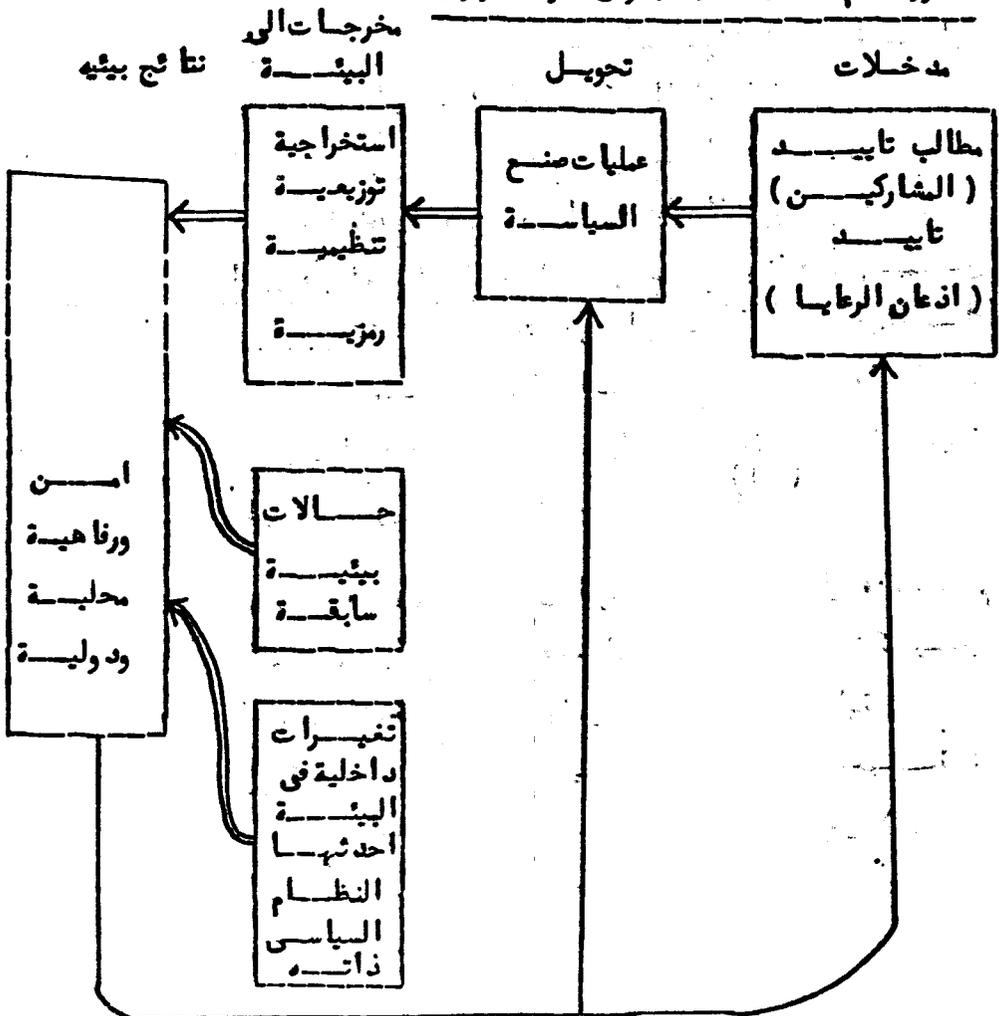
ان منظور النظم يعني في راي الموند ، وبويل ، الاهتمام
بالسكان والعوامل البيئية للنظام سواء كانت داخلية : كصيب
الفرد من الدخل القومي ونسبة من يعرفون القراءة والكتابة
والانقسامات السكانية واللغوية او الدينية او كانت خارجية :
كمشكلات التسليح بالنسبة للقوى الكبرى او الامن الاوربي
بالنسبة للدول الاوربية (او كعلاقات العرب باسرائيل بالنسبة
للاقطار العربية) .

يتأثر النظام السياسي بعوامل البيئة كما يؤثر فيها ، من خلال المدخلات والـ مخرجات على التوالي ، أما عملية التحويل فتتم داخل النظام السياسي . وهكذا فان نظرية النظم -

وفق الموند ووييل - تقسم عملية التفاعل الى :

مدخلات ، ومخرجات وعملية التحويل وتناول الموند ووييل بالتفصيل اهم المدخلات ومضمونها وكثافتها وكذلك اهم المخرجات ومضمونها وكيف تغادر النظام الذي تبتثق منه وتؤثر في النظم الاخرى وفي البيئة كما تناول حدود النظام السياسي . ويتناول الشكل الاتي العملية السياسية من وجهة نظر تحليل النظم :

منظور النظم للعملية السياسية وفق الموند ووييل



ومن اهم انماط المدخلات للنظام السياسى : المطالب والتأييد ، والتسى
تاولها الموند وبويل ، على النحو الاتى :

اولا : المطالب : ومن امثلة المطالب التى تاولها التحليل :

(١) مطالب بتوزيع السلع والخدمات كالمطالب بحد ادنى للاجسور
وقوانين بالحد الاقصى من ساعات العمل والفسوس
التعليمية والنافع العامة والطرق والنقل .

(٢) ومطالب بتنظيم السلوك مثل من العام والرقابة على الاسواق
وتشريعات المحافظة على الاسرة وتنظيم الزواج والصحة
وغيرها .

(٣) والمطالب بتحديد الضرائب وغيرها من مختلف اشكال استخراج
الموارد .

(٤) المطالب الخاصة بالاتصال الاعلاى كالمطالب بتعزيز وتحرير
وحيداد الاتصال الجماهيرى .

(٥) المطالب بالمشاركة فى العملية السياسية او بالتمثيل الاكسر
عدالة للجماعات الاجتماعية او المطالب بحق التصويت وتولى
المناصب او تنظيم جمعيات واتحادات وتنظيمات سياسية .

(٦) المطالب بمزيد من الاستقرار والنظام وتقليل او تطفيف
الصراع والعنف فى المجتمع او المطالب بالتكيف الايجابى
والاستجابة للقيم الجديدة والتحديات والقرص
(٦٣)

ويقابل النظام السياسي هذه المطالب بأشكال مختلفة ودرجات كثافة مختلفة ،
من الاستجابة والحقيقة ان مدخلات المطالب لا تكفى وحدها لاستمرار النظام
السياسى يعمل ، انها مجرد " مادة اولية " تتم عندها صناعة المنتجات
النهرائية التى تعرف بالقرارات والطاقة فى شكل افعال او سلوك او توجيهات
تعمل على تطوير واستمرار بقاى النظام السياسى الذى تثار فيه المطالب وتنبثق
منه القرارات للحفاظ على سسير النظام وبقائه - يعمل .
(٦٤)

ثانيا : التأييد : ويورد الوند ويويل امثلة لانماط التأييد

منها فثتين يمكن التمييز بينهما على النحو الاتى :

(١) تأييد بالموارد السياسية بمعنى تأييد من
خلال جهود ومحاولات للمشاركة السياسية لدعم
وتعزيز الزعماء والجماعات والاحزاب التى ترتبط بسياسة
متخذة او الذين يسعون الى تولي منصب عام او يصنعون
السياسة العامة . وهذا التأييد ياخذ شكل التصويت
او قسمة ترتبط بسياسة معينة .

(٢) تأييد بالطاعة والاذعان اى تأييد الرعايا للنظام

كرد فعل لسياسات سلطوية يتخذها النظام السياسى الشرعى
ومن امثلة هذه الفئة من التأييد : -

أ - التأييد المادى كدفع الضرائب والرسوم وتقديم

الخدمات كالمساهمة بالعمل فى الخدمات العامة
والخدمة العسكرية الوطنية وغيرها .

ب - الاذعان للقانون واللوائح والتظيمات المختلفة .

ج - توجيه الانتباه والاهتمام الى الاتصال الحكومى واحترام

السلطة والرموز والطقوس المتصلة به .

(٢) النشاط التوزيعي بمعنى توزيع السلع والخدمات والقوى
والمراكز والمراتب وما أشبهه ، ويمكن قياس أداء النظام ومقارنته
النظم على أساس ما الذي يتم توزيعه ؟ هل سلع اقتصادية
أم خدمات كالتعليم أو الصحة أو القيم الأخرى كالمركز
أو المكانة أو الأمن ؟ وأيضا على أساس نسبة ما يجري
توزيعه بواسطة النظام السياسي وأي الجماعات يتاح له
أن تستفيد من هذا التوزيع ؟ وأخيرا ينظر إلى العملية
التوزيعية خلال فترة زمنية متدلة لأعطاء منظور ديناميكي لتلك
النماذج التوزيعية .
(٦٧)

(٣) ضبط السلوك وتنظيمه فالنظام السياسي يرتبط بمجموعة من
الأنشطة التنظيمية أو الضابطة والواجبات والالتزامات ،
و العقوبات المترتبة على الجرائم أو انتهاك القوانين ،
وتختلف النظم السياسية باختلاف :-

- أ - عدد وأنماط الأنشطة التي يتم تنظيمها .
- ب - الجماعات التي يتم تنظيمها .
- ج - الحدود الإجرائية أو الإجراءات المتعلقة بغرض القوانين
- د - أنماط وشدة العقوبات المترتبة والتي تستخدم
لضمان تنفيذ الالتزامات .

(٤) المخرجات الرمزية وتتضمن تأكيدات للقيم وعرض للطقوس
والرموز السياسية وهذه الرموز قد تكون في شكل اجازات
وطنية أو تراثيل ونصب تذكارية لشخصيات وزعماء تاريخية
يعجدها ويوقرها النظام ، كما تشمل الشعارات والعبارات
والخطب السياسية وأغلب الخطب السياسية تتضمن ذكريات
تاريخية وقيم أيديولوجية كالمساواة والحربة والعدالة
ومثل كالتجاعة والأداء الرمزي للنظام السياسي قد يحقق

نتائج مرغوبة محليا ودوليا كما قد يعزز الجوانب الاخرى.
(٦٨)
• من اداء النظام

وهذا الاداء الرمزي قد ياخذ شكل وعود او انجازات مستقبلية
والثقة في هذه الوعود قد يعتمد على سوابق النظام بمعنى وعوده
(٦٩)
• وانجازاته السابقة لها

بالاعتماد على ما سبق يمكن الاشارة الى قدرة النظام على الاستجابة
(٧٠)
• ومدى حساسيته للتغيرات في البيئة وفي المدخلات

ويشير الوند وويل الى ان مخرجات النظام السياسي يصعب
• تمييزها عن السياسات التي اتخذها النظام
بسبب علاقات التفاعل التي تربطها ، فالسياسة بمعنى القرار
تتضمن مجموعة من النابات والوسائل ونادرا ما تعتمد على وسيلة
واحدة فقط ارفئة واحدة للمخرجات ورغم صعوبة التمييز بين
المخرجات السياسية في علاقتها بالسياسة المتخذة في ان
الوند وويل يؤكدان اهمية مقارنة اداء النظم السياسية
وانجازها استخراجيا وتوزيعيا وتنظيميا ورمزيا من خلال
ما اتخذته النظم من سياسات وعمليات للاتصال والاخذ والعطاء
والالزام ومن خلال ما يرتبط باداء هذه النظم من بيانات تشير
على نحو دقيق الى حجم الدخول والنقبات المختلفة ،
(٧١)
• وتنفيذ القوانين والنظام العام

وفي هذا الاطار يؤكد الوند وويل اهمية مفهوم " السلع
السياسية " باعتبارها نتائج للحركة السياسية وهو المفهوم الذي
(٧٢)
ادخله رولاند بينوك

كان بينوك قد اثار الى مفهومه عن السلع السياسية
في دراسة له اشار فيها الى مصطلح النظام السياسي وما يرتبط
به من مدخلات (مطالب وتأييد) وعمليات التحويل والاتصال

(٧٣)

بما فيها التغذية الراجعة والبيئة والمخرجات . كما اشار الى اهمية الثقافة السياسية لما تضمنه من معانى للهوية وغاير وتوجهات للانجاز والعقلانية واتجاهات ومشاعر ومفاهيم الحقوق والواجبات واحترام الذات وغيرها من ابعاد قد تسهم في نمو النظام السياسي (٧٤)

يقول بينوك : " نحن لم نعد تناقش المخرجات في معنى السياسات او القرارات وانما ننظر اليها على انها نتائج . نتناول نتائج المخرجات ، النتائج التي هي من اجل الشعب من اجل المجتمع ككل او مجموعة فرعية كالاقتصاد او الاسيرة ومازلنا نعى بذلك انجاز الاهداف السياسية " (٧٥)

وركر بينوك مباشرة على تلك الاهداف التي تلبى الحاجات لكن ليس الحاجات التي تجعل النظام قائما وتحفظ استمراريته . وانما الحاجات الانسانية التي من شان تلبيتها ان تجعل النظام السياسي ذا قيمة للانسان وتمنحه بهرراته ، والاهداف التي تتابعها النظم السياسية تختلف كثيرا من وقت الى وقت ، ومن مكان الى مكان . وليست كل السلع تأتي كنتيجة مباشرة من مخرجات النظام السياسي ، فبعضها ينبثق مباشرة ، من العملية السياسية ، كنتجات جانبية على سبيل المثال فان المشاركة السياسية وهي جزء من العملية السياسية قد تساعد على بناء تاييد سياسي للنظام في المستقبل وقد ترشد السى المطالب والحاجات وفي نفس الوقت فانها قد تسهم مباشرة في رهاية الافراد انها بذلك تخلق سلعا سياسية سواء كان النظام قد اختار من بين اهدافه ، هذه السلع ام لا . (٧٥)

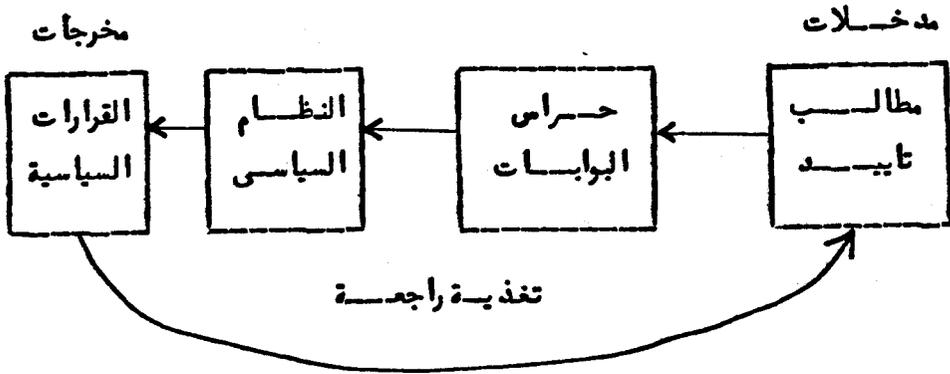
يعطى مفهوم بينوك للسلع السياسية أهمية للناتج المرتبطة
بتحقيق وتلبية الحاجات الانسانية للمجتمع ، والتي تجعل
للنظام السياسي طابعا انسانيا وبعده بينوك قائمة من هذه
السلع كالامن والذي ياتي في المقام الأول لدى بينوك امن نفسى
مواجهة اى اعتداءات خارجية وايضا امن المواطن من الداخل
في بيته وماله واحواله فالتهديدات ضد الامن يجب ان تكون
في متناول سيطرة ورقابة وضبط الدولة . (٧٩) وكذلك الرفاهية
والتي تتضمن اوسع من مجرد الرفاهية المادية حيث تاتي مسائل
نمو الكرامة الفردية واحترام الذات وتطوير القدرات الفردية ضمن
الرفاهية . (٨٠) ومن السلع السياسية الاخرى العدالة ،
(٨٢) والحرية .

ويعترف الموند وبوبل ان منهجها يتاثر مبدئيا بفكرة بينوك
عن السلع السياسية - التي هي محصلة ونتاج للعمليات السياسية
- فالمخرجات يقصد بها انتاج السلع السياسية ، والفكورة
المحورية لدى بينوك : العلاقة بين منتجات النظام السياسي
والحاجات التي يفترض انها تشبعها ، فلكي تشكل هذه
المنتجات " سادة سياسية " فانها يجب ان تقيم بواسطة
مستهلكيها .

وقد توجد علاقة تناقض او عدم انسجام وتوتر بين بعض هذه
السلع السياسية على سبيل المثال بين الامن والحرية او الرفاهية
والحرية او بين الامن والعدالة او بين الرفاهية والعدالة فكل
سبعتان منها صراع بدرجة او باخرى من درجات هذا الصراع .

يضاف الى ذلك ان مستوى النظام السياسى وقد رات هذا النظام ،
تؤثر فى قدرته على انتاج تلك السلع السياسية . كذلك فسان
المشكلات والتهديدات التى تطرحها البيئية قد تضع قيودا وحدودا
على انواع واجسام السلع التى يمكن للنظام السياسى ان يقوم
باننتاجها .
(٨٤)

وبالرغم من اوجه التمايز التى حملتها تحليلات الموند ، الا
ان منطلقه ، ظل الى حد كبير ، نموذج ايستون للنظام
السياسى ، حيث يتخلص نموذج ايستون للنظام السياسى
فى الشكل الاتى :



فالمدخلات تتضمن المطالب والتأييد من اجل سياسات معينة والتى تتحول فى النظام
الى مخرجات ، اى قرارات وسياسات سلطوية وهذه المدخلات تتاثر بتغذية راجعة
تؤثر فى الدورة التالية ، وانسياب المدخلات للنظام ينظمه حراس البوابات ومن امثلتهم
الاحزاب وجماعات المصالح ويقومون بهذا التنظيم لصالح مطالب معينة يتحيزون لها
، ضد مطالب اخرى ويحتاج النظام كذلك ، اذا قدر له ان يستمر الى تأييد فى
شكل ضرائب وشاركة وطاعة .
(٨٥)

وقد اعاد المؤند تأكيد المصطلحات العديدة التى سبق ان ادخلها الى التحليل السياسى
فالى جانب مفهومه عن النظام السياسى تناول مرة اخرى مناقشة الدور السياسى والبنية
السياسية والشفافة السياسية فى كتابه مع بويل .

ظل الدور السياسي يعتبر احد اهم الوحدات الاساسية في النظم السياسية ، لدى الموند وتشكل مجموعة الادوار البنوية السياسية اى ان الدور الفردى هو الوحدة الاساسية للبنية السياسية .

والدور هو نموذج منتظم للسلوك فائس على توقعات وافعال الفرد صاحب الدور وتوقعات وافعال الاخرين وتشكله هذه التوقعات والافعال (٨٦) ويضرب الموند ويويل مثلا بالناخب الذى يعطى صوته فى صندوق الانتخابات ويشكل مجموع الناخبين هيئة ناخبة تمثل بنية سياسية تتكون من مجموعة الادوار الفردية

لناخبين اما الاحزاب السياسية فهى ابنية اكثر تعقيدا عن الهيئة الناخبة حيث لها زعيم متميز وادوار للاعضاء ومجموعة من النشطين الحزبيين . معنى

هذا ان الممكن تحليل البنية السياسية على مستويات عديدة مختلفة ومن وجهات نظر مختلفة والنظام الانتخابى لا يتكون فحسب من هيئة ناخبة واحزاب ، حيث يرتبط ايضا بجماعات للمصلحة وابنية اخرى فى اختيار المرشحين ويكرر الموند على اهمية استخدام مصطلحات الدور والبنية السياسية - وليس مصطلحات المنصب والمؤسسة - للتاكيد على السلوك الفعلى للأفراد المشاركين فى السياسة والاداء الفعلى للمؤسسات السياسية ان كلا من المنصب والمؤسسة قد يشير الى القواعد الرسمية او القوانين اما الدور والبنية فانها تشير الى سلوك الافراد يمكن ملاحظته ويؤكد الموند ان القوانين والمعايير المثالية قد توتر فى ذلك السلوك لكنها نادرا ما تصفه بشكل كامل (٨٨)

كذلك اكد الموند ويويل اهمية الثقافة السياسية باعتبارها تشير الى الابعاد النفسية للنظام السياسى بما تتضمنه من قيم ومعتقدات واتجاهات سائدة لدى السكان . واكد الموند ويويل ان الجماعات الاقليمية او السلاية وكذلك الطبقات الاجتماعية التى تكون هؤلاء السكان قد يكون لها اتجاهاتها الخاصة ، وابعادها النفسية وسيا هذه الاتجاهات الخاصة بالثقافات الفرعية واصبح تعبير الثقافة السياسية الفرعية شائعا ومتداول بين علماء السياسة . (٨٩)

وتتشكل الثقافة السياسية بواسطة تاريخ الامة والعمليات والانشطة المستمرة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن خلال مسح واستقصاء الراى العام يمكن اكتشاف سمات المواطنين واتجاهاتهم المرتبطة بالحياة السياسية . ومن خلال التعرف على وجهات نظر النخبة والكتابات والخطب والعبارات السياسية وكذلك التاريخ او السلوك الماضى يمكن التعرف على الاتجاهات والاهداف والاستراتيجيات التى ترشد النخبة فى سلوكها . انها تؤثر وتتأثر فى عملية ديناميكية -
(٩١)
بالتجارب والخبرات السياسية للمجتمع .

والتشئة السياسية هى العملية التى تتكون بواسطتها الثقافة السياسية وتستمر وتتغير وكل نظام سياسى يمتلك الابنية التى تقوم بوظيفة التشئة السياسية وتشكيل الاتجاهات السياسية وتكرس القيم السياسية وغرس المهارات السياسية للمواطنين وللتخبط وفى بعض المجتمعات قد يتم انجاز هذه الوظيفة بهائسرة بواسطة الاسر ، او الواسات الابنية او القادة الذين يظلمون ادارا
(٩٢)
اجتماعية تقع احيانا فى دائرة المجال السياسى .

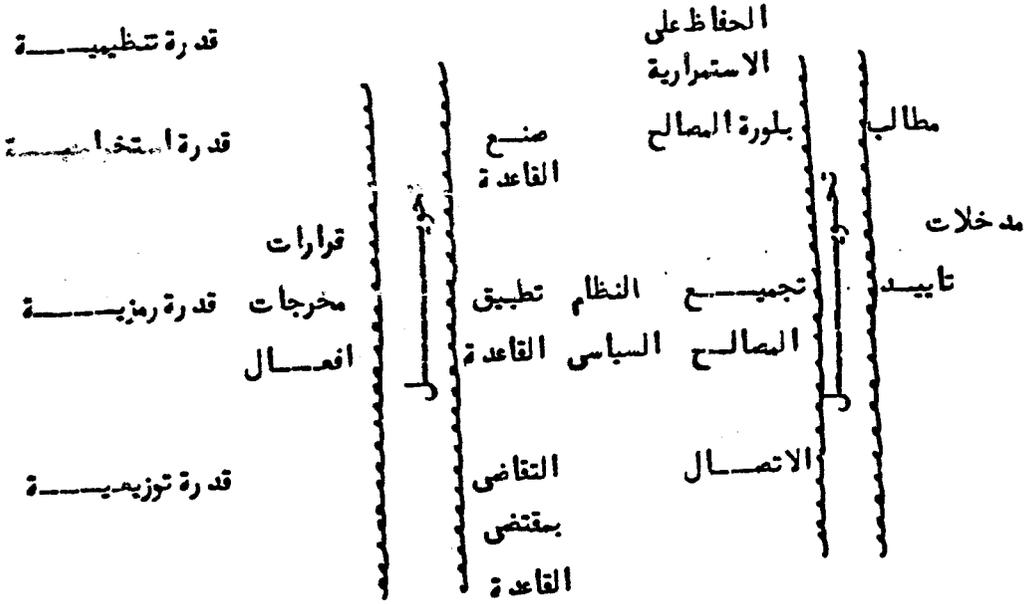
كما ناقش المونسد وهوبل مفهوم " تشئة الدور " كاحد جوانب التشئة ، بمعنى خلق اتجاهات ازاء الادوار فى النظام السياسى . وبالنسبة للمواطن فان هذا يتضمن صباغة اتجاهاته ازاء نفسه كشارك او ناخب او متظاهر او دافع للضرائب او منفذ للقوانين او عنصر ذو علاقة بالسلطات وبالنسبة للفاعل النخبوى فان تشئة الدور تعنى الرعى بمجموعة التوقعات والنماذج الملائمة والبنظمة للسلوك المتوقع فى هذا الدور . وهذه التشئة قد تاخذ شكل قواعد محددة مكتوبة -
(٩٣)
الالتزامات والواجبات والفرص ، وقد تتضمن توقعات غير رسمية .

(٩٤)

ويبين الشكل الاتى عناصر النظام السياسى ومستويات الوظائف وعند المونسد :

بيئة

بيئة



قدرة استجابية

تكيف

بيئة

بيئة

شكل يوضح النظام السياسي ومستويات الوظائف لدى الموند

في هذا الشكل تتضح العلاقة بين المصطلحات ومستويات الوظائف وتجريد ما تناولته الموند فالنظام السياسي يتكون لدى الموند من اجزاء تربطها علاقات متبادلة وتتضمن هذه الاجزاء المؤسسات الحكومية وكل الابنية في المجالات السياسية (١٥) والحدود تفصل بين النظام وبيئته والمدخلات والمخرجات توفّر في النظام والتغذية الراجعة توجد بين النظام وبيئته وحدد الموند على سبيل المثال عددًا من المطالب وامثلة اخرى لعدد من انماط التأييد والتي تسبق تقدم كمسئلات للنظام ووصف ذلك عددًا من انماط التحويلات التي ترتبط بجانب المخرجات في العملية وهذا يوضح استناده الى اطار ايستون اساسا كقطة بدءه لكنه يربطها بمستويات ثلاث للوظائف :

المستوى الاول :

ويتكون من ست وظائف للتحويل وتشمل بلورة المصالح وتجميع المصالح والاتصال السياسي وصنع القاعدة وتطبيق القاعدة والتفاوض بمقتضى القاعدة .

وهذه الوظائف ترتبط بالمطالب والتأييد في جانب المدخلات والقرارات وحركة النظام او افعاله في جانب المخرجات ، والتي تصبح من مكونات النظام الداخلية . والمطالب تصاغ من خلال " بلورة المصالح " وترتبط بمسارات بدلية للحركة ، عبر " تجميع المصالح " .

اما القواعد فانها تتكون من خلال " صنع القاعدة " وتنفذ وتفرض من خلال " تطبيق القاعدة " واحيانا يتم تطبيقها من خلال القضاء والاتصال يؤتى في كل هذه الانشطة .

اي ان احد مستويات تحليل وظيفة النظام السياسي تكون يتناول الوحدة ككل فسي بيئتها .
(٦٦)

المستوى الثانى :

ويتكون من الوظائف " الندرات " سواء كانت تنظيمية او استخراجية ، او توزيعية او رمزية او استجابية .

وهذه الوظائف ترتبط باداء النظام وهو في بيئته .
اي ان المستوى الثانى هو النظر الى الوظيفة داخل النظام اي يتم تناول وظيفة الوحدة وادائها داخل عملية التحويل .
(٩٧)

وقد طبق الموند هذه الوظائف على المجتمعات المشولبية والديمقراطية ، وخلص الى انه في المجتمعات الديمقراطية تكون مخرجات التنظيم والاستخراج والتوزيع

اكثر تاثيرا بالمطالب التي تصددها الجماعات ، وتمتلك هذه المجتمعات كذلك قدرة استجابية اعلى .^(٩٨)

اما المجتمعات الشمولية فانها عكس ذلك : اقل استجابة للمطالب والسلوك التنظيمي يكون من خلال العنف ، واستخراج الموارد من الشعب يصل الى حده الاقصى وترتبط القدرة الرمزية بانسياب الرموز من النظام السياسي الى البيئة الدولية .

المستوى الثالث :

هنا فان وظائف التكيف والمحافظة على استمرارية النظام تتضمن التجنيد السياسي والتشبيك السياسية والتي تمثل هذا المستوى الثالث . وظائف التكيف ويقام النظام واحلال اجزائه تنعكس في السياسة في : التجنيد السياسي وفي التشبيك السياسية وهذه الوظائف لا تدخل مباشرة في عمليات التحويل انما توشرف على الفاعلية ، وفي العمليات السداخية بالنظام ومن ثم في ادائه .^(٩٩)

ويعتبر الوند تكييف النظام والتجنيد السياسي والتشبيك السياسية وظائف ترتبط بادوار جديدة واتجاهات جديدة تمثل جوهر التغيير .^(١٠٠)

فالقدرة الجديدة والمستوى الجديد للقدرة والهوسات السياسية الجديدة والعمليات الجديدة وكذلك الدعوة الى نخبة جديدة والتغيرات في تدريب النخبة وفي الافكار والتغير في التوقعات وفي المشاركة وفي القيس والمعتقدات بين صفوف وشرايح المجتمع العديدة : كل هذا يمثل جوهر التغيير .

ان التشبيك والتجنيد يرتبطان وثيقا بالتغير السياسي ، ولذلك فانه ينظر الى نظرية كيف ينظم في هذا المثلث باعتباره نقطة بدء .^(١٠١)
^(١٠٢)

نقلا للموند فان نظرية النظام السياسي يمكن ان تقوم على اساس فهم العلاقات المستويات الثلاث وعلاقات الوظائف على كل مستوى .^(١٠٣)

ولقد راجع الموند كتاباته في سنة ١٩٦٩ وفي سنة ١٩٧٠ وهو نفس الوقت تقريرا
الذي اعاد فيه ايسـتون تقييم كتاباته المبكرة فاكد الموند ثقته في تحليل -
(١٠٤)
النظم في السياسة وأرجع الانجازات التي حققتها دراسات السياسة المقارنة في
العقدين السابقين الى هذا التحليل .

وحاول الموند تأكيد اهمية منهجه البسائسي الوظيفي ونادى بربط هذا
المنهج امبيريقيا بحالات تاريخية محددة ما يعزز نظريته ويوفر لها الملائمة
فدعا الى استخدام الدراسات العلمية السببية التي تربط بين التحليل
الوظيفي - النظم وتحليل الاختيار العقلاني (١٠٥)

ثانيا : تعميم البنائية الوظيفية في التحليل السياسي :

أ - الاصول الفكرية :

تأكدت أهمية البنائية الوظيفية في التحليل السياسي في وقت متزامن مع بروز أهمية دراسات وكتابات تناولت سلوك الفردى الانسانى يضاف الى ذلك ان هناك من يعتقد احيانا ان البنائية الوظيفية تسمح بالتحليل الموضوعى ، من خلال تأكيدها على النظام الاجتماعى العضوى او ما يسمى احيانا بالعلم الطبيعى للمجتمع كما ان البنائية الوظيفية تحاول ان تربط الظواهر الاجتماعية فى نظام واحد للفكر .
(١٠٦)

وهذا المنظور الوعى ينطلق اساسا من كتابات علماء الانثربولوجيا : رد كليف - يرون ، وما لينوفسكى وعلماء الاجتماع برسونز وميرتون والذين كان لهم تأثيرات واضحة فى علم السياسة المعاصر خصوصا فى كتابات الموند .
(١٠٧)

اصبحت البنائية الوظيفية معروفة على نطاق واسع الانتشار وجميع الباحثين يعرفونها فى علم السياسة وقد طورها الموند ، واصبحت بفضل كتابات الموند تعبيرات مثل تجميع المصالح وبلورة المصالح وكذلك البنائية السياسية والوظائف السياسية والثقافة السياسية والتثنية السياسية وقد رأت النظام السياسى وغيرها معروفة جيدا ووفرت ثراا كبيرا فى الدراسات السياسية وفى موضوعات البحث .
(١٠٨)

وقد تآثر الموند بنموذج فكرى يتفق مع اهتمامه بالنظام ككل او ماسمى بنموذج البنائية الوظيفية الكلى او الماكرو كذلك تآثر الموند بنموذج اآخر ارتبط بتقاليد التعددية الليبرالية بكتابات زوسرت داهل ود يفيد نزومان وارثر بنتلى وغيرهم حيث وجه الاهتمام الى تعدد المصالح والجماعات داخل النظام ، لذا سى بنموذج البنائية الوظيفية الجزئى او الميكرو . وهذا النموذج الجزئى او الميكرو يسمح لعلماء

السياسة المقارنة بدراسة الجماعة والسلوك الفردي بطريقة امبيريقية اكثر منه
بطريقة مجردة وكلا النموذجين الماكرو والميكرو يرتبط بفكر ماكس فيبر .

وتقسيم البنائية الوظيفية الى ماكرو وميكرو ، يسمح بالتمييز في سهولة ونقـ
لحجم الوحدة السياسية موضع الدراسة . فالوحدة الماكرو قد تتضمن النظام السياسي

القوي سواء في شكل معنى مجرد او حققي واقعي والبحث والمقارن الفعلي لهذه
الوحدات يميل لان يكون ذات طابع تجريدي اكثر منه امبيريقى اما الوحدة الميكرو
فقد تتكون من حزب سياسى او جماعة مصلحة والبحث المقارن لهذه الوحدات يميل
لان يكون امبيريقى اكثر منه ذات طابع تجريدي نظري .
(١١٠)

١ - البنائية الوظيفية : النظرية الماكرو :

رغم اهمية مفهوم الموند في كتاباته المبكرة في سنة ١٩٥٦ الا انه يدعي فيها الى
المفهوم الاصلى لديفيد ايستون والحقيقة ان مفهوم الموند للنظام يشير الى
علاقات الاعتماد المتبادل بين اجزائه والى المدخلات والخرجات والى الحدود
والبيئة وكلها اوجه اشار اليها وتضمنها اطار ايستون للنظام السياسى

ان مفهوم الموند عن البنية والوظيفة والتي ركر عليها تحليلاته يستند الى الجذور
المتسدة من ايستون ونيوتن وفيبر :

(١١١)

(١) مفهوم ايستون للنظام ومفهومه لما هو سياسى : " التخصيص السلطوى للقيم .

(٢) مفهوم فيبر عن القوة الشرعية التي تتم من خلال حركة النظام السياسى

لتسمح للنظام السياسى بالتمسك وتمحيد طيبة نوعية خاصة به .

(٣) ومفهوم نيوتن الميكانيكى والفكر السياسى البريطانى خلال القرنين
السابع عشر والثامن عشر كلها تمثل روافسد اترت في فكر الموند وتحليلاته .
(١١٢)

البنية عند الموند أنشطة يمكن ملاحظتها انها تخلق النظام السياسي بمعنى ،
انها تجعله قائما وهذه الابنية تتسم بالانتظام وفقا لمستوى تطورها النظامي
فانها تتسم بدرجة من التمايز البنائي، والوظيفية لدى الموند تشير الى
موضوع متواتر في النظرية السياسية تم ارساؤه في عشرينات القرن العشرين ،
واستخدمت في دراسات الشخصية في المجتمع البدائي وتغلغلت في كل العلوم
الاجتماعية فيما بعد .

لقد اعتقد الموند ان مفهوم النظام قد اتى الى ايستون عن طريق كتابات برسونز
لكن يلاحظ ان صياغة الموند تختلف بدرجة ما ، عن صياغة كلا من ايستون
وبرسونز فاتخذ الموند مسارا يحاول الوصول به الى فكرة النظام والوظيفة بطريقتين
اقرب الى البحث الامبيريقى في علم السياسة مقارنة بالمصنعة النظرية التي
ميزت اعمال ايستون وبرسونز .

والى جانب تحليل ايستون لعمليات التحويل داخل النظام او ماسى بالصندوق
الاسود اضاف الموند الفئات البنائية الوظيفية وفي الوقت نفسه اضاف طبعا
جديدا الى النظرية الوظيفية النظامية التقليدية لذهب الفصل بين السلطات وسمى
صياغته عن النظام بالوظيفية الاحتمالية .
(١١٣)

وبالرغم من الاختلاف والتباعد بين النظرية العامة للنظم لدى ايستون والصياغة
الوظيفية للموند في راي كلا من ايستون والموند فان هناك بعض اوجه
الشبه الهامة بينهما فكافة النظام واستمراره تتخلل كتابات كلا من
ايستون والموند ، ويمكن القول بان ايستون قد رجع الى الوظيفة الاساسية
للنظم السياسية وهي تخصيص القيم واحتلت بذلك نفس مكانة المتطلبات
الوظيفية في تحليله .

لقد ارجع الموند استخدامه للوظيفة على وجه الخصوص الى كتابات علماء
الانثروبولوجيا : راد كليف - براون ، وعلماء الاجتماع : برسونز وميرتون
وليفس والذين اكدوا بان القدرة على التفسير وعلى التنبؤ في العلوم الاجتماعية
انما تقوى وتتعمق عند النظر الى الابنية والموهومات باعتبارها كوظائف موداة
في نظم .

والحقيقة ان هناك جوانب لا تفكر هو هـ الوظيفة من ارتبطت بالموند واثرت في هـ
منها :

أولا : بالنسبة لعلماء الانثروبولوجيا ومنهم ما لينوفسكي ، رد كليف - برون
فقد حاولوا التركيز على المعالجة الوصفية ، وان انطلقوا جبا الى
جنب مع علماء الاجتماع من التقليد الذي رسخه سبنسر ياد خال هـ
مفهوم الوظيفة في العلم الاجتماعي .

ويشير رد كليف - برون الى ان تطبيق مفهوم الوظيفة في المجتمعات البشرية
يستد الى انتشابه بين الحياة الاجتماعية والحياة العضوية ويعرف ان
الوظيفة بانها " اسهام يقدمه نشاط الجزئي ، يضيفه الى النشاط
الكللي الذي هو جزء منه " . فالاسهام الذي يخلق اضافة الى الحياة
الاجتماعية الكلية هو بمثابة وظيفة او تسبير للنظام الاجتماعي ككل^(١١٤)

ويعتبر رد كليف - برون ان ما هو صالح لمؤسسة ما يكون صالح للمجتمع
ككل ومعيار " صالح " هو في حفظ وبقاء استمرارية المجتمع في تسوازن
مستقر فالموهومات وظيفتها التعامل مع البيول التي تهدد بتمزيق وانقطاع
الوضع القائم وذلك لضمان الاستقرار والتوازن .

وضع ما ينوفسكي افكاره عن الوظيفة كصيغة معرصة لصيغة رد كليف -

برون - بالرغم من التأشير المتبادل في كتابات الجانبين المتماثلة لفترات طويلة • وقد اشار برون الى الوظيفية والحاجات معا احيانا واكد مالمينوفسكى كذلك على الوظيفية وعلاقتها بالحاجات فالحاجات لها اهميتها في بقاء واستمرارية النظام والمؤسسة كما يعتقد لها وظيفتها في تلبية الحاجات الباشرة للافراد والجماعات في المجتمع وقد ربط هذه الفكرة بالافتقار الى نظرية وظيفية للثقافة ونظر الى الثقافة على انها اداة تكيفية واسعة ومن خلال التدريب فانها تربي المهارات وتعلم المعايير وتسي الاذواق • ومهما كان الاختلاف بين مالمينوفسكى وبرون فان على الباحث الوظيفي الربط بينهما وليس اختيار واحد منهما فحسب •

ان العمل الاميريقي لكلا من رد كليف - برون ومالمينوفسكى قد ركز على النظام البدائي وقد ساعدت النتائج والتعسيبات التي توصلوا اليها في صياغة تصنيفات نظامية وبالرغم من صعوبة التقدير والمعرفة الباشرة لاثريهم فان عملهم يمكن ان يساهم بالتاكيد في اعادة تقييم الدراسات الاخرى في السياسة المقارنة • وهناك امثلة كثيرة لهذه الدراسات الاخرى منها على سبيل المثال اهتمام ايزنشتادت بالنظم السياسية البدائية التي حددها من خلال مفاهيم البنية والوظيفة وكذلك اهتمامه باستمرارية النظام وبقائه وبتماسكه في مواجهة السلوك الذي من شأنه ان يوقع القوض والتزق • وقدّم بعض الافتراضات حول النظم السياسية البدائية ومن هذه الدراسات الاخرى كذلك دراسة مسترز الذي قارن فيها بين النظم السياسية الدولية والنظم السياسية البدائية ووجد ان ابنتيهما ووظائفها متشابهة •

ويقول مسترز : تمتلك العديد من الشعوب البدائية نظما

(١١٧)
سياسيا تشبه تلك التي يمثلها النظام السياسي الدولي ، وبعده
وجه التشابه بين المجتمعات البدائية والمجتمع الدولي ، كغياب
الحكومة الرسمية والاستخدام الذاتي للعنف بواسطة اطراف
العلاقات الدولية وغياب الجسد التشريعي الرسمى وهينئة
بهدأ تنظيمي برسخ من اهمية الوحدات السياسية لخدمة وظائف
عديدة في النظام الاجتماعي العام . ويشير الى اهم اوجه
الاختلاف حيث يسمح النظام السياسي الدولي لثقافات سياسية
متعارضة لان تنظم نفسها في دول قومية مستقلة بينما النظام
السياسية القومية تسعى ، وكما اوضح الموند الى تكامل الثقافات
السياسية المختلفة: ويصل مسترز الى نتيجة يؤكد ان فيها السى
ان " اللامركزية البنائية والاستخدام الذاتي للعنف من
شأنهما ان يؤدى الى درجة اعلى من عدم الاستقرار في المجتمع
الدولي مقارنة بالمجتمعات البدائية التي ليس بها دولة .
(١١٩)

ثانيا : بالنسبة لعلماء الاجتماع ومنهم برسونز وأتباعه على وجه
الخصوص فقد اشار برسونز الى النماذج الثقافية ، لكنها
اقل اهمية لديه من العمليات والظواهر الاخرى . وببيل هو
العلماء الى نوع من التعميم النظرى وتطلق نظريتهم من المذهب
العضوى . ويرتبط المذهب الوظيفى عند علماء الاجتماع
هو " بشكل عام بالمجتمعات ككل ويحدد دون وظائف معينة
باعتبارها متطلبات لاستمرارية وبقاء النظم ويوضحون اهمية
الاعتماد الوظيفى المتبادل للابنية المختلفة داخل النظام
(١٢٠)
ككل .

لقد اسهم برسونز وميرتون وليفى في المذهب الوظيفى الذى اثر
في علم السياسة ومن الواضح ان الموند مد يد له - هو
العلماء في صياغته .

تتضمن كتابات برسونز التي اثرت على الوند جانين ، بوجه خاص هما : نظرية الفعل او الحركة ونظرية النظام الاجتماعي . واعتبر برسونز ان صياغته العامة التي تتضمن نظريته للفعل والحركة على قدر من الاتساع بحيث تتضمن نظرية للنظام الاجتماعية ونظرية للشخصية ونظرية للثقافة . (١٢١)

وفي نظرية الفعل او الحركة تاجر برسونز بتل من ماكس فيسر ودور كايم وباريتو وغيرهم وقد عالج برسونز موضوعات كالسلطة بالاستناد الى ماكس فيسر ، والمعايير بالاستناد الى دور كايم والنخب والقوة والايديولوجية بالاعتماد على كتابات باريتو . (١٢٢)

وتؤكد بعض الكتابات على اهمية افكار باريتو وتأثيرها في صياغة البنائية الوظيفية وان كتاب برسونز " النظام الاجتماعي " يعد بمثابة محاولة لتنفيذ مقصد باريتو مستخدما منهجاً يشل مستوى للتحليل البنائى الوظيفى والذي يختلف تماما عن منهج باريتو . (١٢٣)

وقد اهتم برسونز بالترتيب او النظام الذى يتسم به المجتمع ، وما يتميز به هذا الترتيب من انسجام وتجانس وان اعترف بأنه ليس ذلك طبيعة سليمة اساساً الامر الذى دفعه الى معالجة طرق تنظيم الصراع وضبطه ويبدو ان برسونز قد تأثر فى هذا بافكار جون لوك وتوماس هوبز . (١٢٤)

فى المفهوم الليبرالى ، الكلاسيكى لعلم السياسة فان الاغاق والقبول والذى يشل جوهر ومركز هذا المفهوم يشير الى وجود علاقة " وسيلة - غاية " بين المؤسسات وممارسات النظام السياسى واعضائه الفرديين . (١٢٥)

فالنظام السياسي ينظر اليه كوسيلة او اداة لخدمة كل اعضاءه
ومن ثم فان قبولهم للقيود التي يفرضها النظام تصبح ممكنة التطبيق
لان النظام له طرقه الواضحة التي يساهم بها في خدمة اعضاءه .
(١٢٦)

وهذه الصيغة الكلاسيكية موجودة في كتابات توماس هوبز
و جون لوك وهسي تتضمن نوعا من المساواة بين اعضاء النظام
بغض النظر عن ما يمثلونه من ثروة او ذكاء او غيرها من سمات
فالعلاقة بين المساواة والقبول والاتفاق علاقة منطقية .
(١٢٧)

وتتفق مفاهيم القدرة والتأييد المرتبطة بالنظام لدى
برسونز مع مفاهيم القبول والمساواة الموجودة في الليبرالية
الكلاسيكية . ورغم ان النظرية الكلاسيكية لم تركز على
التوزيع كما فعل ابيستون فبدون هذا التوزيع قد لا يتحقق
القبول والاتفاق .
(١٢٨)

وفي سياق نظريته لبناء نظرية عامة للفعل او الحركة حاول
برسونز ان يربط بين كل الافعال او التصرفات ابتداء من
التصرفات الفردية الى الاحداث الجماعية وتطورت هذه
النظرية العامة عبر مرحلتان منفصلتان :

الاولى تعالج الفرد ، والثانية تعالج النظم الاجتماعية .
والصيغة الاولى تنظر الى الفعل باعتباره يرتبط بحركة وهدف

او اهداف يوسائل بدلية وموقف يخضع لتحكم وضبط جزئي
فحماسب وقيم ومعايير ومعتقدات ومواخرا تحددت هذه
الصياغة في الانسي : " ان بناء النظم الاجتماعية لا يمكن
الوصول اليه مباشرة من خلال الاطار المرجعي " فاعل - موقف "
فهذا يفرض تحليلا وظيفيا لتعقيدات تنشأ نتيجة تفاعل
العديد من الفاعلين .

والصيغة الثانية توصل اليها برسونز ومعه ادوارد شلز ، وغيرهما
والذين وجهوا اهتمامهم الى النظم الواسعة ووضعوا فئات تفصيلية
لنظرية الفعل لصياغة هذه النظرية ويلورثها وتقدم نماذج للعلم
الاجتماعى وتتضمن هذه الصيغة اربعة شروط جرى تعميمها
لتوازن الحركة او الفعل مناظرة لبيادى ، معينة فى المفهوم
التقليدى للميكانيكا وهى شروط القصوى الذاتية والتفاعل
والجهد والتكامل .
(١٣٠)

فى هذه الصيغة الجديد اكد برسونز ليس على الفاعل
الفردى وانما على التفاعل وعلى حركة او تصرف الشخصيات
والنظم الاجتماعية والثقافات .

وطور برسونز خمسة ازواج من المتغيرات النمطية كوسيلة
لوصف كل الوحدات فى نظرية الفعل او الحركة : التوجهات
الشخصية والادوار للنظم الاجتماعية والقيم للثقافات .
(١٣١)
ويرتبط كل متغير من هذه المتغيرات النمطية فى اى موقف
بالاختيار بين بدليين قد مهمسا برسونز على النحو
الآتى :

(١) العاطفية فى مقابل الحياد العاطفى بمعنى الاختيار
بين التعبير عن المشاعر والعواطف او الضبط والتحكم
فى هذه المشاعر والعواطف .

(٢) التوجه الذاتى فى مقابل التوجه الجماعى بمعنى الاختيار
بين الذات الخاصة او الانانية وبين انكار الذات وترجيح
الجماعية .

(٣) العسوية فى مقابل الخصصية اى الاختيار بين توجه
قيسى اساسه المعايير العامة او المعايير الخاصة .

(٤) الانجاز في مقابل المحاباة أي الاختيار بين تقييم تستند إلى الاداء او الى سمات وخصائص مستقلة عن الاداء

(٥) التحديد في مقابل الانتشار أي الاختيار بين اولويات والتزامات محددة او بين التزامات وأولويات عديدة .

وتعتبر هذه المتغيرات جوهر النظرية الماكرو (الكلية)
(١٣٢)
للنظام الاجتماعي وللبنائية الوظيفية .

والحقيقة ان الموند قد استخدم هذه المتغيرات النمطية
(١٣٣)
في محاولته للربط بين الثقافة السياسية والنظام السياسي .

ومعروف عن برسونز صياغته لنظرية النظام الاجتماعي فالمجتمع هو نمط اوسع للنظام الاجتماعي وهو قادر على استمرارية بقاءه ذاته في توازن عبر فترات من الزمن والنظام السياسي هو نظام فرعي للمجتمع الاوسع والتحليل النظمي يتضمن ترتيبا او نظاما وتبؤا .

وقد وافق برسونز على نظريات النظم العامة مثل ابستون والتي تقضي بان النظم تتكون من وحدات بينها علاقات وترابط ويمكن تحديدها في شكل حدود وتفاعل مع بيئة .

وكلاهما وافق على ان النظام له بناء داخلي وعمليات لكن برسونز اكد على الوظيفية وخصوصا على التأثيرات البيولوجية التي ميزت عمله وتحديلاته عن تلك التي قام بها اصحاب النظريات العامة للنظم والذين تأثروا اكثر بالهندسة والفيزياء كما اكد برسونز على الدور كوحدة ضمن مفاهيم النظام الاجتماعي
(١٣٥)
وهذا يمكن تحليله بواسطة المتغيرات النمطية .

كذلك فان برسونز اهتمت بالمشكلات الوظيفية والمتطلبات الاساسية التي تواجه كل النظم الاجتماعية : استمرارية البقاء والتكيف وتحقيق او احراز الاهداف والتكامل .

فاستمرارية البقاء تشير الى رضا وتلبية او اشباع وتلبية الحاجات لكثير من السكان والتحكم في التوتر وضبطه وامكانية ادارته داخل النظام والتكيف بفتوح توافر الموارد وتسهيلات يستخدمها النظام . وتحقيق الهدف يرتبط بتعميق العلاقة والشعب والموارد لانجاز غايات جماعية والتكامل يعنى تسويق العلاقات التي تربط اعضاء ومكونات النظام .

كما اهتم برسونز بالبنية ويقصد برسونز بالبنية " مجموعة من الادوار والانشطة الجماعية والمعايير والقيم والمواسمات تربطها علاقات ترابط والتي تفرغ او تنفس تشجع او لا تشجع ، او لاتسمح بسارات معينة للحركة . (١٣٦)

كما كان برسونز مهتما بالصياغة المقارنة والتسى تتضمن التطور او التحول وهكذا فان الابنية الاجتماعية تختلف باختلاف سماتها وخطوطها الوظيفية ووفق تحليلات برسونز فان تحقيق واحراز الاهداف يرتبط بالنظام السياسى والابنية السياسية بينما الاستمرارية والسبقا يتم تحقيقها من خلال الثقافة بواسطة الجماعات او الواسمات الدينية والاسر ومعاهد التعليم وغيرها اما التكامل فهو اكثر وضوحا فى النظام القانونى وما يرتبط به من تحكم او ضبط اجتماعى وبالنسبة للتكيف فانه يوجد فى الابنية الاقتصادية (١٣٧) .

وكما يبدو فان فئات برسونز تزداد اكثر تعقيدا وتنوعا وعددا لكنها متضمنة
في فئات الموند (١٤٠).

وقد صاغ روبرت ميرتون - وهو من اهم اتباع برسونز - مفهوم للتوظيف بشكل تفصيلي
وسبب ما تميزت به صياغته من وضوح ودقة ومن جوانب نظرية هامة يفترض بانهم
ذات اهمية امبيريقية (١٤١) فقد اثر ميرتون في العديد من علماء السياسة الذين
اتجهوا الى الوظيفة (١٤٢).

وقد ارتبطت بعض تحليلات البنائية الوظيفية في التحليل السياسي بعدم التركيز احيانا
على الحدود بين ما هو سياسي وما هو غير سياسي والتركيز اساسا على ما هو ملائم
للنظام او نظامي وما هو غير نظامي وهذا التوجه النظري نحو النظام ككل ربما كان احد
العوامل الاساسية التي جعلت اغلب الوظيفيين في التحليل السياسي يتحولون الى دراسة
النظام الاجتماعي ككل بدلا من دراسة النظام السياسي (١٤٣).

٢ - البنائية الوظيفية : النظرية الميكرو :

الى جانب النظرية الكلية (الماكرو) لعلماء الاجتماع والانثروبولوجيا في معالجة
المجتمعات والنظم ككل فان هناك عدد متزايد من العلماء الاجتماعيين الذين حولوا
اهتمامهم الى دراسة اجزاء من المجتمع وليس كل المجتمع فاستخدم عالم الاجتماع كورت
لوين الافراد والجماعات في تحليلاته من خلال نموذج وتنظير اجتماعي ثقافي جنبا الى
جنب مع المنظور السيكولوجي (١٤٤) ونظر بعض العلماء الى هذه المحاولة باعتبارها
تمثل نظرية جزئية او ميكرو في اطار التحليل الوظيفي ومن هذا المنطلق وجهت
انتقادات الى هذه المحاولة لتركيز اهتمام اصحابها على البيانات التي وصفت
بانها غير هامة واقترح ميرتون اتخاذ نظرية متوسطة المدى لتلافي اوجه القصور
التي تشوب النظريات الكرو والميكرو بل واعتبر ميرتون ان النظرية متوسطة
(١٤٥)

(١٤٦)

الذى هي السبيل لتقدم علم الاجتماع الى الامام قدما .

ولقد لقي الاهتمام بدراسة الجماعات قبولا واسعا ولا يزال بين علماء السياسة يقول مكريديس : " ان الطريق الى نظرية في السياسة المقارنة طريق طويل ونظرية الجماعة قد تكون اكثر شمولا واكثر عملية بحيث توجه باحثى السياسة المقارنة الى دراسة كيانات ملموسة قابلة للملاحظة هي الجماعات وتعود هم مباشرة الى السماء الموعودة للتفسير وتتراكم البيانات " .
(١٤٧)

وفي مجال السياسة المقارنة تأثرت الفئات البنائية الوظيفية التي ارساها الموند بعدد من الباحثين الذين تناولوا الوحدات الاساسية او النظم الفرعية .
(١٤٨)

كما تزايدت مظاهر الاهتمام بالدراسات المتخصصة في الجماعات والاحزاب السياسية واتحادات العمال والبيروقراطية في مختلف دول العالم وساحت هذه الدراسات بالتأكيد على البيانات الامبيريقية وفي الوقت ذاته تراجع الاهتمام وايضا وجدت مظاهر لعدم التشجيع وعدم الرضا بالنظرية المجردة او الهالفة في التجريد . ووجد
(١٤٩)

علماء السياسة في النظرية متوسطة المدى مجالا هاما ييسر لهم الابتعاد عن كلام النظرية المجردة وايضا عن الدراسات الامبيريقية الضيقة للمدرسة السلوكية ومع استخدام وحدات التحليل متشابهة في كتاباتهم فان مفاهيم النظام السياسى وايضا البنائية الوظيفية ظلت مرتبطة ببحوثهم وملائمة لها .

وقد اعتبر الموند هذا تطورا للنظرية السياسية التقليدية فنظريات فصل السلطات كانت وفق رأيه وظيفية في توجهاتها وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر فان فهم النظم السياسية كان يجرى من خلال مصطلحات السلطات او الوظائف الادارية والتشريعية والقضائية .

من جهة اخرى فان فكرة التفاعل والتوازن المتأصلة اليوم في النظرية والتأكيد على مفهوم " العملية " في التحليل البنائى الوظيفى بعد ذاهية خاصة لانه يعنى بالنسبة للمعالجة السياسية نتيجة من اولها : انه يجذب الاهتمام الى السلوك الذى لا ياخذ شكلا موهوبا في المعنى القانونى والدستورى

وثانيهما : ان المؤه سمات نفسها بنظر انبها كـمـانـج للسلوك وكمـليات
لـها نـتـائـج مـن جـهـة اـخـرى فـان فـكـرة التـفاعـل والتـوازـن والمـرتـبـطـة بمـفـهـوم العـمـلـيـة
والنـتـائـلـة الـيـوم فـى النـظـريـة مـتـوسـطـة المـدى للـبـنـائـيـة الوـظـيـفـيـة لـيـسـت فـى حـقـيـقـتـها جـد بـدـة
عـلى عـلم السـيـاسـة وـقـد لـاحـظ اـبـسـتـون فـى انـتـقـاد هـ لـهـذ هـ النـظـريـة ان اـصـولـها قـائـمـة
فـى دـراسـة العـمـلـيـة السـيـاسـيـة وـالـتى فـيـها تـتـفاعـل مـخـتـلـف العـنـاصـر مـن جـمـاعـات مـصلـحـة
واحـزـاب سـيـاسـيـة وـهـيـئـات تـشـريـعـيـة وـما اشـبـه لتـصـوغ سـيـاسـات النـظـام السـيـاسـي . وـفـكـرة
العـمـلـيـة والمـرتـبـطـة بالتـفاعـل يـمـكـن تـتـبـح اـصـولـها فـى الفـكـر السـيـاسـي حـتى بـرـوز النـظـريـة
التـعـدـدـيـة والرـبـط بـيـن العـمـلـيـة التـعـدـدـيـة ومـفـهـوم التـوازـن تـحـقـق مـبـكـرا فـى نـهـايـة القـرن
التـاسـع عـشـر .
(١٥٢)

ويـدو ان تـحـلـيـلـات المـونـد تـشـير الـى اسـتـيعـابـه لـلـنـظـريـة التـعـدـدـيـة وـالـتى تـمـثـلـت
فـى اـطـار وـظـيـفـيـ وـاضـح لـد يـه عـلـى اـسـاس مـن الـاعـتـقـاد بانـه قـابـل للتـطـبـيـق بـشـكـل دـائـم
مـن اـجـل الـوـصـول الـى النـظـريـة .
(١٥٤)

ب - الانتقادات والتي واجهتها البنائية الوظيفية في علم السياسة :

(١٥٥)

بالرغم من الدور الهام الذي لعبته البنائية الوظيفية والاهمية التي احتلتها ، وبروزها ، في رأى البعض باعتبارها الاطار الاكثر نجاحا لاستيعاب المفهوم الواسع لحقل السياسة ، فقد صادفت صعوبات وواجهت انتقادات عديدة .
انت البنائية الوظيفية الى علم السياسة ، اساسا من علوم الانثروبولوجيا والاجتماع وعلم الاقتصاد والانتقادات التي وجهت الى البنائية الوظيفية ارتبطت اساسا بهـذـه العلوم .

وصفت البنائية الوظيفية بشكل متكرر بانها ذات طابع تحكسي وايد بولوجي وانها مبسطة وتحمل زيفا يعددها عن الواقع . وهناك من يصف البنائية الوظيفية بالحدودية وبانها تفتقد الى قوة تفسيرية وان لها اثرا محدودا بالنظر الى افتراضاتها حول طبيعة وعمل النظم الاجتماعية والبعض يحذر من خاصية التوازن والتناسك في اطار البنائية الوظيفية لان البالغة في هذه الخاصية من شأنه ان يودي الى وصف غير دقيق وانتقاد للتحليل ومواقف مثالية معرضة غالبا للاضطراب والانهيـار .

حاولت بعض الدراسات تحديد عدد من الانتقادات الموجهة الى البنائية الوظيفية

في علوم الاجتماع والانثروبولوجيا والاقتصاد والسياسة من اهمها :

- (١) التحيز الايد بولوجي المحافظ وتفضيل الوضع القائم .
- (٢) الانتقال الى الوضع النهجى
- (٣) البالغة في التاكيد على دور النظم المغلقة في الحياة الاجتماعية .
- (٤) الاخفاق في معالجة التغير الاجتماعى .

والحقيقة ان انتقادات كثيرة تؤكد على ان البنائية الوظيفية لاتأخذ في اعتبارها عمليات التفسير ، ووصف كتاب اخرون البنائية الوظيفية بانها غير منطقية وانها تحمل بالغة في التاكيد على السلوك الموهـمـسى . وناقض الكثيرين اوجه الضعف

(١٥٦)

(١٦٠)
المختلفة في النظرية الوظيفية ، كما وجهت الانتقادات الى ما يرتبط بالبنائية
الوظيفية وبصياغة الموند ، من صعوبات في تحديد النظام وبيان حدوده ومن تحيز
سياسي يرجع الى مـدركات التوازن والاستقرار واستمرارية وبقاء النظام كـيـسـم
واهداف ضمنية للنظم وانتقدت محاولة الموند وبويل على اساس :

- ١ - الميل الى تعريف الابنية من خلال تعريف الوظائف التي تضطلع بها وتعريف
الوظيفية يخلو من اي مضمون امبيريقسي .
- ٢ - الاستاتيكية وتجاهل عنصر الزمن وما يحمله من تغير وارتباطها ببقاء وتكرس
النظام القائم .
- ٣ - الغموض والاختلاط في استخدام الوقائع والقيم .
- ٤ - ولم يحاول الموند الربط بين فئات الوظائف في تحليله او بينها وبين الوظائف
الاسع التي يفترض ان النظام يقوم بانجازها ككل .

كذلك هناك من ينتقد * طغيان التفاصيل الامبيريقية * على هذه المحاولة
والتي انفصلت عن النظرية والتفضيل الضمني التي تحمله لما سمي بالنظم الديمقراطية
والتحيز المحافظ كذلك غياب اي تحليل في كتابات الموند عن القيادة * وعدم مناقشة
الدور الذي يمكن ان تلعبه صناعة القرار السياسي (١٦٣)

لذلك يقول احد الباحثين : * ان البنائية الوظيفية لاتقدم تفسيراً او شرحاً ، بل
انها ليست نظرية امبيريقية على الاطلاق (١٦٤)

ويمكن توضيح اهم الانتقادات في المحاور الثلاث التالية :

أولا : التحيز الايدولوجى المحافظ :

ارتبطت البنائية الوظيفية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بالذهب المحافظ الامر الذى جعلها موضع هجوم من جانب عدد كبير من المفكرين والكتاب من بينهم برنجتون مور ، وراسفد هرنندورف ، ورايست ميلز ، وهذا الاخير هاجم التحيز المحافظ للوظيفيين خصوصا برسونز ، مدعيا بان هذه الوظيفة تمثل نظرية كلية لارتباط بالوقائع ولا تصل فى حقيقتها الى مستوى النظرية .

وانتقدت كتابات عديدة محاولات الموند فى مرحلتها المبكرة على اساس انها متحيزة خصوصا فى تركيزها على الاستقرار فى ضوء المعايير والتقاليد السياسية الليبرالية . وقد ادرك الموند ما تنطوى عليه هذه الانتقادات لذلك فان محاولته بعد ذلك سعت الى ربط البنائية الوظيفية بنظرية التسمية مع ذلك ظلت الاعتراضات والانتقادات توجه الى هذه المحاولات وظل الاتهام بتحيزها الليبرالى قائما واعتبرت محاولة الموند وبويل تحل نفس اوجه الضعف وانها تستند الى فلسفة بنتام وبيل فى تفضيلها للحرية الليبرالية والتحرر من قوى الطبيعة لصالح الوجود الانسانى . وان اى تدخل فى قوى التوازن او السوق الحرة من شأنه ان يقود الى قيود على النافع الطبيعية المرتبطة بالنظام والى عدم كفاة ويقبل من مجموع العرض الانسانى .

لقد اتهم الموند وبويل بانهما تابعا مراحل للتسمية من حالة اولية بدائية الى حالة ديمقراطية تعددية متقدمة تماما فى اطار نظرى صمم ضمنا لتحول القارىء الى الاعتقاد فى الديمقراطية الغربية وفى التعددية الليبرالية .

واعتر شارلز بويل ان محاولة الموند تعكس الاساطير والقيم التى تتضمنها الثقافة الامريكية وعلى وجه الخصوص نظريات جماعات المصلحة ووجهة نظرها اللابيقية لمجتمع ينقسم الى فئات على اساس دينية وسلا لية وفى هذا المعنى تنحصر الدولة وتتلاشى الى حكم محايد غير متحيز ، فى سياق من المعايير السياسية التى تقيد النشاط وتقتصره فى اطار حل الصراع الوظيفى فحسب وخلص شارلز بويل الى ان البنائية الوظيفية لدى الموند ذات طابع مؤسسى ، غير

عملى ، وغير ملائم رسميا وكاداة للبحث فانها تعود الى لاغسي ، وكلفة فانها تعود الى الغموض والازسك والحياد والتعددية فى البنائية الوظيفية تتجه بها ، كظريية (١٦٩) لان تصبح بلا فائدة او مغزى .

ويشير كتاب اخرون الى ان الموند فى الوقت الذى دعا فيه الى تجنب الاهتمام بالصباغات العضوية والبيولوجية فانه قد وصل الى نتيجة تحمل ثقة فى التكنولوجيا وفى الاجراءات العقلانية ويتهم هؤلاء الموند بانه لم ياخذ فى حسبانها اغتراب اعضاء النظام السياسى ولم يراعى حقيقة ان التحدث لا يضمن بالضرورة التاكيد على اهمية الانجاز الانسانى ولعل هذا ينسرجع فى الاساس الى التحيز العلمانى للموند ، (١٧٠) والتركيز الذى اتى فى غير موضعه لعلم السياسة على انتشار الوسائل العقلانية .

كما اثرت انتقادات الى البنائية الوظيفية وصفت بانها راد يكالية - على اساس ان النموذج الانجلو امريكى المثالى فى علم السياسة قد استغرق فى تأثيره تحليلات الموند ، ولم يوجه الموند الا اهتماما ضئيلا فحسب لفكرة الصراع والحقيقة ان المفاهيم الامريكية للسياسة التعددية توكل على اهمية اتفاق ، لكن بعض الاهتمام بدأ يتجه الى مفهوم الصراع ، وقد اعترف ايستون بمحدودية وقصور مفهوم التوازن فى نظرية النظم كما حاول الموند ربط صياغته للنظم بمنظورا عن الفعل او الحركة ، لكن هذه المحاولات لم تلبس فى الواقع المطالب الراد يكالية ولم ترضى الانتقادات التى وجهت اليها (١٧١) .

ان التحليل السياسى يرتبط بمفاهيم ، مفاهيم قد لا يمكن تجاهلها ك مفهوم الصراع ومفهوم القوة ويوجه الاتهام الى البنائية الوظيفية بان ما اولته من اهتمام بكل المفاهيم كان محدودا وجزئيا فى افضل التقديرات ، ومفهوم الصراع وكذلك مفهوم القوة (١٧٢) فى اطار تحليلات البنائية الوظيفية اضفى عليه قيمة تماسكية او تكاملية .

ثانيا : غموض المفاهيم :

يعتبر هولت وريتشارد سون ان الافتقار الى تحديد واضح و قاطع للمفاهيم خصوصا المفاهيم الاساسية فى صياغة الموند والتي تتضمن مفهوم البنية ومفهوم الوظيفة وغيا ب التعريف المحدد للعديد من الابنية السياسية يمثل احد المشكلات الكبرى التي تحول دون وضوح هذه الصياغة وبلورتها وتحديد الواجهة النظرية لها كمونج على بالمعنى الصحيح (١٧٣) :

فلم يعرف الموند بوضوح العديد من الابنية كجماعة الصلحة او الحزب السياسى ، والتي تعتبر محورية فى تحليلاته ويكتشف الباحث ميلا لدى الموند الى تعريف البنية من خلال شكل وظيفتها فجماعات المطحة هى الجماعات التي تقوم ببلورة المصالح والاحزاب السياسية هى الابنية التي تقوم بتجميع المصالح وبينما يعيل الموند الى التعريف بهذه الطريقة فانه لا يمكن القول بوجود نظرية احتمالية للسياسة فى الصيغة او الشكل الذى افترضه الموند .

ان الافتراضات التي تربط بين البنية والوظيفة سوف تكون افتراضات خالية من اى مضمون امبيريقى ولان البنية تعرف من خلال وظيفتها فان العلاقة الاحتمالية التي تربط بين البنية والوظيفة ستكون الواحد الصحيح ولا يمكن اختبارها امبيريقيا لانها ليست صحيحة بحكم التعريفات التي استخدمت . (١٧٤)

وتصبح هذا القصور ليس مسألة سهلة فمن الضروري توافر الدقة فى التعريف الاساسى للبنية والوظيفة وقد عرف الموند البنية بانها " مجموعة مترابطة من الادوار " و اشار الى الدور باعتباره " سلوك ممكن ملاحظته للافراد " ويتساءل الباحث فى تحليلات الموند عما اذا كانت توقعات الدور متضمنة فى تعريف الدور ام انها من محددات الدور ؟ والواقع ان الافتقار الى الوضوح فى مثل هذه السائل يعرقل امكانية تطوير تعريف لبنية سياسية معينة والتي هى مستقلة عن وظيفة معينة . (١٧٥)

ويبدو الغموض والاختلاط كذلك في انواع الافتراضات التي استخدم فيها الموند مصطلح الدور . فقد تحدث الموند ، على سبيل المثال عن الادوار والابنية غير المستمرة ، اى المتقطعة كدور الناخب مثلا ، فهل يمكن القول بوجود مثل هذا الدور فى يوم لاتتم فيه الانتخابات ؟ فاذا كان الدور ذا طبيعة متقطعة فان الاجابة تكون بالنفى لكن مثل هذه الصياغة قد تحمل خلطا بين مفهوم الفاعل ومفهوم الدور وهذا بدوره يخلسنى صعوبات اضافية فى تعريف البنية .

وهناك صعوبات مماثلة فى تعريف الموند للوظيفة فهو يرى ان بلورة المصالح يمثل اهمية خاصة لانه علامة على السحدود بين المجتمع والنظام السياسى وبلورة المصالح هى وظيفة ومن ثم فانها تستطيع ان تصنع مثل هذه الحدود . وواضح ان من الصعب تفهم معنى الوظيفة باستخدام هذه الطريقة .
(١٧٦)

يقول هولت وريتشاردسون فى سياق انتقادهما لتحليلات الموند : ان اى باحث يعمل من خلال نموذج الموند سيكون من الميسور له ان يقدم الافتراض الاتى : كلما تزايد فى النظام التمايز البنائى والعلمانية الثقافية واستقلال النظم الفرعية ، كلما كان هذا النظام اكرديمقراطية . والتساؤل الذى يشور بشأن هذا الافتراض : هل هو افتراض حقيقى ؟ وذلك على اساس ان فئاته الاساسية كاستقلال النظم الفرعية ومفهوم النظام الديموقراطى ، قد جاءت معرفة ومحددة . ام انه افتراض يمكن اثباته زائف وغير حقيقى من خلال البحث الامبيريقى . ويعلق هولت وريتشاردسون على هذا التساؤل بانهما لا يعرفان الاجابة لان اجزاء من تحليلات الموند تتضمن اجابة واحدة واجزاء اخرى تتضمن اجابة اخرى .
(١٧٧)

وتشور مشكلة مماثلة عند البحث فى افتراضات الموند المرتبطة بالتنمية السياسية والتي تشير على سبيل المثال ، الى انه كلما كانت الادوار من اجل استخراج الموارد اكر تخصصا كلما كان استخراج الموارد اكر فاعلية ، وكلما كان الانجاز المحتمل عظيما بدرجة اكر ، ومرة اخرى فانه لا يوجد تعريف محدد لمعنى " الادوار لاجل استخراج الموارد " مستقلا عن " استخراج الموارد "
(١٧٨)

يصعب اذن التمييز بوضوح بين الافتراضات المنطقية والافتراضات الامبيريقية فـسـى تحليلات الموند ، وهذه الصعوبة تجعل من غير الممكن لدى هولت وريتشاردسون دراسة الجانب النظرى لنموذج الموند واللذان يوهـدان انه بالرغم من ان جانب المفاهيم فى هذا النموذج يتميز بالثراء الا انه جـسـاء مختلط منطقيا وهذا الاختلاط والغموض يجعل من غير الممكن التحديد الدقيق لجـوانب النظرية ومشكلات البحث وامكانيات تفسيرها وتقدم الحلول بشأنها فى تحليلات الموند والصياغة التى
(١٧٩)
قدمها .

وهناك اراء تعتبر ان تصوير الموند لمفهوم " سياسى " كان خاطئا وان فكرة الموند عن النظام ومدخلاته ومخرجاته كانت مضطربة او عقيمة لاطائل من ورائها ذلك ان المصطلحات التى استخدمها الموند انما ترجع الى ديفيد ايستون وماكن فيبر اللذان سبقا الموند واثرا فيهـ .
(١٨٠)

ويعتقد فاينـران مايجب على الموند ان يقوله ، امكن لآخرين قوله بدون استخدام هذه المقترب البنائى الوظيفى وبشكل اوضح ما قاله الموند . ويصف البعض البنائية الوظيفية باعتبارها اعادة صياغة موضوعات قديمة كالقانون الدستورية او الممارسات الدستورية باستخدام مصطلحات جديدة ومن ثم فلا يمكن ان يتحقق اى كسب من وراء ذلك فالمصطلحات التى اتى بها الموند فى احدى المعانى ليست افضل من المصطلحات القديمة ولا تقدم تعريفا افضل .
(١٨٢)

لقد عانى علم السياسة من مثالب النهج التقليدى ذات الطابع الشكلى والقانونى ، وهو النهج الذى لم يوفق امكانية التحليل الواقعى والعقيق للسياسة كشاط دينا ميكى وهناك من يشير المخاوف بشأن البنائية الوظيفية لارتباطها بمثل هذا الطابع الشكلى القانونى بل ويعتقد البعض ان البنائية الوظيفية ليست اقل قانونية ولا اقل معيارية مما عليه الحال بالنسبة للنظرية التقليدية فكما فى هذه النظرية التقليدية وهكذا فـسان الانتظامات فى السلوك السياسى وفقا للاطار الوظيفى تكون من نوع واحد ما لوف يعنى انها تتلاءم والمتطلبات القياسية لتوقعات الدور . من ثم هناك من يرفض تعبيد علم السياسة وتحديده بالوظائف التى تتحدد مسبقا فى الدولة ولعل هذا يبرر الاتجاه

الى اعادة تعريف وتجديد العلاقة بين مفهوم البنية والوظيفة والنظر اليهما على
انهما فئتين بينهما علاقات يجب ان يتم تحديدها امبيريقيا .
والبنائية الوظيفية تؤكد على تماسك وحدات النظام وهذا التماسك يمثل سمة مجردة
تتصل باستمرارية واكتمال المفاهيم الشكلية وليس بالحقيقة الامبيريقية هكذا وصفت
البنائية الوظيفية بالطابع الشكلي او الرسمى بمعنى انها تستند الى شواهد
تمثلها فئات شكلية اد رسمية - الادوار والوظائف والنظم - للافراد والجماعات فالنظم
الاجتماعية وفق الموند لا تتكون من افراد وانما تتكون من ادوار والنظام السياسى
يتكون كذلك من ادوار الناخبين والمرعيين والبيروقراطيين وغيرهم وهذا يثير
الانتقاد باعتبار اخترالا للفاعل السياسى الى درجة تجعل منه مجرد شكـل
رسى للادوار وللوظائف .

والتأكيد على التماسك ووحدة النظام يفترض ان الاجزاء المكونة للنظام يجب ان تكون
متكاملة وبنية علاقات متبادلة وثيقة فاذا ما كانت حالة الصراع على سبيل المثال
موضع ملاحظة فان الباحث ينظر فى الحال الى الوظائف والغايات التى قام الصراع من
اجلها فى النظام ، لانه يفترض مسبقا على اسس نظرية ان اجزاء النظام تشكل
كل تماسك بعبارة اخرى فان الصراع فى البحث الوظيفى يصبح ذا قيمة
تأسسية اولا يكون ذا قيمة على الاطلاق .
(١٨٤)

ثالثا : محدودية البنائية الوظيفية :

يتهم بعض الكتاب اصحاب البنائية الوظيفية بانهم لم يتخذوا الخطوات الاكراهية
• وصعوبة وهي الخاصة بتتبع النظرية واختار الفرض امبيريقيا والخطوات الاجرائية
ولعل سبب ذلك يرجع الى محدودية اصحاب هذه النظرية وان النظرية ماتزال فئسي
مرحلتها الاولى البهكرة • (١٨٥)

وتعرضت تحليلات الموند للنظم السياسية الحديثة باعتبارها نظم اكثر تمايزا بناثيا
واكثر علمانية لانتقادات اساسها تصور ومحدودية هذه الصياغة وصعوبة امكانية
تطبيقها على قاعدة واسعة تتضمن حالات معاصرة وتجارب تاريخية من جهة
اخرى فان صياغة الموند اعتبرت انها تميل الى استعارة النظم السياسي الحديث
من النظام الديمقراطي الانجلو امريكى الحديث كما انتهت هذه الصياغة
بهاهيا لمشكلة التغيير • والاختلاف في الوظائف المجتمعية للحكومة • (١٨٦)

ويعتقد الموند انه لا يوجد نظام حديث في الاتحاد السوفيتى لان النظام السوفيتى
ليس على درجة عالية من التمايز فهو نظام شمولى وابنيته تفتقر الى الاستقلال
ومن ثم يصفه الموند بانه نظام تقليدى وليس نظام حديث وقد تعرض هذا السرى
الانتقادات في ضوء الاشارة الى شعوع المصالح الذى اتضحت مغالته في النظام
السوفيتى بعد انتهاء حكم ستالين • (١٨٧)

لكن ماهى حدود البنائية الوظيفية بالنسبة لعلم السياسة ؟
فقد يقال ان البنائية تستطيع ان تقدم على الاقل تفسيراً للظاهرة الاجتماعية •
يستند التحليل الوظيفى في جوهره الى افتراض مركزى بان السلوك السياسى يعكس
اوجه الانتظام في علاقات الابنية والوظائف •

وهذا الافتراض المركزى يمكن تلخيصه في خطوتين : الاولى : هي ان صاحب
السلوك يتصرف في دور سياسى او ادارى بمعنى ان تصرفه سيكون وفق مطالب ونماذج
سلوكية متوقعة مرتبطة بالدور • والثانية هو انه بينما يتصرف فانه يسهم بطريقة لا تتغير

في المتطلبات الوظيفية للنظام وعندما يكون اسهام نشاط ما منظم في الاطار الكلى غير واضح او بارز فان مهمة البحث تصبح اكتشاف العلاقة وتسبين هذا الاسهام .

وعندما حاول روبرت هولت ادخال مفهوم " العملية " الى التحليل البنائى الوظيفى كان هدفه اولا : التخلص من النظرة الوظيفية الضيقة في علم السياسة وثانيا : اضافة نوع من الديناميكية على هذا التحليل .

لكن هولت اخفق في توضيح ماذا يعنى بمفهوم " العملية " ومن أمثلته التى ساقها ييدا واضحا ان مفهوم العملية لديه يشير الى الانشطة التى تعد في حقيقتها جزءا من تعريف الدور اى ان ما يعنيه بكلمة عملية ليس الا النشاط الذى دوسمة للدور . والحقيقة انه استخدم كلمتى العملية والدور باعتبار ان لهما مدلول واحد .

والمعروف ان العملية فى معناها العام تشير الى : كيف ان مسألة مساء او نشاط ينشأ والمسار الذى تأخذه والنتائج التى تترتب على ذلك ان النموذج الذى حاول هولت تقديمه يعد ضعيفا للغاية . فلم تتوافر فيه عناصر المفاهيم النظرية (١٨٨) والافتراضات التى يجب ان تكون مستتجة من افتراضات عامة وفي كتاباته لا يوجد ما يدل على وجود مثل هذه الافتراضات العامة . ويعتبر هولت نفسه . ومعه ريتشارد سون (١٨٩) انه بالرغم من غياب مثل هذه الافتراضات فان هناك موه شرات واضحة حول الصيغة العامة التى يجب ان تتخذها مثل هذه الافتراضات .

ان الافتراضات التى لها اهميتها فى الاستكشاف والتنبؤ انما تعتمد على افتراض اساسى موه اذ ان حالة النظام فى اى زمن " (ن ١) مثلا تتحدد بحالته فى زمن اخر (ن صفر) وبالحوادث او الوقائع التى تقع عند الحدود خلال الفترة الزمنية الواقعة بين (ن صفر - ن) وفى حالة النظام فانها تتحدد فى شكل متتابع كما يلى :

(١٩٠)

بنية - ميكانيزم ، وعملية - وظائف .

ويعتقد الموند ان التشبث السياسية هي " العملية " التي يتم بواسطتها تغيير الثقافات والحفاظ عليها . ولكن بما ان التشبثة تعتبر وظيفة وفق الصياغة الاساسية للموند ، فان هذا قد يقود الباحث في تحليلات الموند الى ان الوظيفة يمكن ان تكون " عملية " على الاقل تحت ظروف وشروط معينة .
(١٩١)

نقل النظر الى التفاعلات في النظام وتفهم هذه التفاعلات وفق اصحاب البنائية الوظيفية على انها ادوار ووظائف وعلى ذلك فان اي مسالة تثار في النظام فانها سوف تحل بواسطة البنية الملائمة وفقا لمتطلبات وظيفية بنائية . ولم يورد ادخال مفهوم العمليية الى الفاضل جديد على تحليلات البنائية الوظيفية بالرغم من ان الاطار النظري في حاجة الى توضيح للعملية من خلال تحليل العوامل والبيادى التي تحكم نشأة وتوليد ومسار ونتائج النشاط السياسى .

وكنهج من مناهج الدراسة المقارنة لعلم السياسة فان البنائية الوظيفية واجهت ايضا انتقادات .

وقد افترض الموند ان النظام السياسى يمكن مقارنته بواحد او اكثر من نماذج الوظيفية التي توهبها الابنية السياسية وهذا يفترض ان المجتمعات تختلف فيما بينها على نحو يمكن دراسته نظاميا . وقد اعتقد الموند بإمكانية الباحث في ان يعزل الوظيفة السياسية عن البنية السياسية ، ويفترض ان النظم السياسية يمكن مقارنتها في فئات محتملة لانجاز وظائف معينة بواسطة ابنية معينة ويمكن للباحث ان يحدد انجاز الوظيفة بواسطة بنية وهذا ييسر له على الاقل التفكير في معرفة النظم السياسية التي سوف يقارن بينها بدقة فيما يتعلق بعناصر ثلاث : الافعال او التصرفات او السلوك والوظائف والبنية في شكل تعبيرات احتمالية .
(١٩٢)

ويعتقد الموند ان كل النظم يمكن مقارنتها من منظور العلاقة بين الوظائف والابنية بمعنى انه في نظام سياسى معين فانه في فترة زمنية محددة يوجد احتمال معين بان وظيفة معينة سوف يتم انجازها بواسطة بنية معينة وهذا يستند الى افتراض ان الوظائف السياسية تستطيع في معنى معين ان توجد في كل النظم السياسية وان كل النظم

السياسية بما فيها النظم الاكثر بساطة بهـا بنية سياسية .

وبالرغم من اهمية تاثير الموند والقول والتداول الواسع لفكرته وتحليلاته وللبنائية الوظيفية في التحليل السياسي فان التطبيق الجاد لافكاره لم يتحقق بعد .
وتقع الدراسات التي اتبعت ، بدرجة او اخرى ، اطار الموند في اطار دولة واحدة ، ومن ثم لا يتوقع ان تعطى مثل هذه الدراسات نتائج للانتراسات الجديدة التي يتضمنها اطار الموند من خلال منظور مقارن .

لقد كان لدى الموند امل كبير يتحقق معه مستقبل مشرق للبحث والتحليل السياسي من خلال تطوير واعادة صياغة ما أسماه بالنظرية الاحتمالية للسياسة والتي تربط الإنبيسة ^(١٩٣) بالوظائف .

والحقيقة ان الاهتمام الكبير بالدراسة المقارنة لعلم السياسة لم يجاريه او يوازيه تقدم مناظر في المنهج بحيث لم توجد وكما لاحظاد وارد شـلـز حتى الان ولم تتبلور بشكل كامل ملامح او مقومات نظرية مقارنة عامة وان وجدت جهود جادة لتطوير ادوات تحليلية في دراسات معينة . ومثل هذه الجهود لها اهميتها لتجعل في الامكان الالمام بالنظم السياسية المختلفة وما يميز كل منها من خصوصية وما يجمع بينها من اوجه تشابه .

ان التحليل الوظيفي يوضح نماذج للسلوك الانساني ويؤكد على روابط هذه النماذج وملائمتها للنظام ككل والنظر الى اسهامها في اهدافه . وهذا يؤكد في راي بعض الكتاب - الذين ينتقدون البنائية الوظيفية ويـبـرزون حدودها الضيقة - ان البنائية الوظيفية كمنهج ليست ذات طبيعة مقارنة في جوهرها الاصيل فالتحليل البنائي الوظيفي يؤكد على النظم السياسي ككل والذي يسو بحكم التعريف وحده تامه ذاتها . وما يحدث داخل النظم انما يتم فهمه وتفسيره بالنظر الى الاجزاء المكونة له وعلاقات كل منها بالآخرى وفي علاقاتها بالكل . وفق البنائية الوظيفية فالنظام له حدود وما يميز الباحث هو ما يحدث داخل النظم

فحسب وليس هاما ما يحدث في النظم الاخرى او في المجتمعات الاخرى طالما لم يوشك على ان يفسد على النظام موضع البحث .

ان توضيح وتفسير نماذج السلوك السياسي ليس في حاجة الى النظر خارج النظام للبحث عن ما يدعم ويعزز الملاحظات والافتراضات لان معيار الصدق في التحليل البنائي الوظيفي هو الاستمرارية والبقاء وليس الشواهد الاستقرائية .
(١٩٥)

ان ما تستطيع ان تقدمه البنائية الوظيفية هو مجرد خطة تحليلية يمكن تطبيقها على نحو نظامي على كل مجتمع ربما بغض النظر عن الاختلافات الناتجة من الزمان والمكان . فالبنائية الوظيفية تؤكد على العلاقات للوحدة مع وحدة اخرى ولان هذه العلاقة علاقة منطقية فان عنصر الزمن لا يتدخل معها ، لذا فالافتراض الرئيسي للنظرية البنائية الوظيفية هو ان هذه العلاقة المنطقية تكون دائمة وتسم بالاستمرارية والافتقار الى الوجود في تعريف المفاهيم الاساسية لدى الموند يشل خلطا معينا من الروابط المنطقية ويجعل من الصعب تحديد المقومات النظرية والفكرية لنموذجه ، وهذا يعني عدم امكانية توضيح وتحديد اي الافتراضات يكون نظريا ومن ثم قابل للاختبار الا بهيرقي وايها يكون منطقيا وحقيقيا بحكم التعريف .
(١٩٦)

والنظر الى العلاقات السياسية على انها في توازن وهو ما يفرضه البنائية الوظيفية ، يتطلب التركيز على الاستمرارية ومنهج " التماسك " في التحليل والذي يرتبط بالبنائية الوظيفية كذلك يصبح ذات قيمة خاصة لكن عند التركيز في التحليل على التغيير السياسي فان المنهج التاريخي يصبح تحليليا ، ضرورة لا مفر منها .
(١٩٧)

ويقصد بالمنهج التاريخي تحليليا في هذا السياق ، البحث الا بهيرقي النظامي للتعرف على تأثير واحد او اكثر من القوائم على الوقائع الاخرى ، في سياق تتابع الزمن .

ويعتقد هولت وريتشارد سون انه لا يمكن تحديد مشكلات او معضلات في نموذج الموند بمعنى مشكلة للبحث يمكن دراستها وتقصي الحلول

التي قد تساعد على مزيد من التبلور للنموذج وذلك كشرط أساسي وفق معايير محددة يفرضانها - لتتوافر مقومات النموذج العلمي في صياغة النموذج -
(١٩٨)

هذا وقد اهتم الموند بمشكلة التعميم والتبوء فذكر انها مشكلة لها اهمية خاصة لاسباب يوضحها منها ضرورة الاهتمام من منظور اخلاقي بمشكلات التسمية والتغير السياسي في العالم المعاصر وجوانب عديدة من اجل الديمقراطية والرأهية الانسانية في كثير من اجزاء العالم المعاصر التي تعاني الاضطراب ويشير الموند الى مشكلات عدم الاستقرار وتهديد الرأهية داخل المجتمع للمواطنين وتحديها لهم ولعلماء السياسة . ويعتبر هذا جزء من التحدي لجميع العلوم الاجتماعية التي تساعد الانسان على ان يصيب (١٩٩) ويفسر ويتبأ باحداث الحياة الاجتماعية لكن يتحدى لها بطريقة عقلانية .

لكن هذه الاهتمامات التي تغزو كتابات الموند تشكل ضعف كبير في اي تقدم علمي حقيقي ، في رأي هولت وريتشاردسون لانها تسجع بين علماء السياسة وبين دور المواطن ومن ثم لاتسهم في تحقيق الشرط الضروري للتقدم العلمي والذي يفرض ضرورة عزل الجماعة العلمية عن المشكلات الضاغطة اخلاقيا واجتماعيا . (٢٠٠)

خاتمة :

أوضحت الدراسة التطور الذي أخذت مساره صياغة الموند منذ ان نشر اول عمل له في سنة ١٩٥٦ وهو العمار الموازي لتطور صياغة ايستون لتحليل النظم والسببى تاثيرها الموند فى صياغته .

فلم يكن دور الموند قاصرا على ادخال مصطلحات جديدة اثرت التحليل السياسى ثرا واضحا فى الواقع كالاتينية والوظائف والادوار والثقافة السياسية ، والثقافات السياسية القرعية وانما بدأت محاولة الموند توسع من نطاق البحث وتحليل السياسى ليشمل تلك " المناطق النامية " والتي احتلت مكانة خاصة فى اهتمامات الموند سواء فى عمله مع كولمان (١٩٦٠) او فى عمله الهام الذى اشترك فيه مع بويل (١٩٦٦) والذى حاول فيه الربط بين صياغته بعد تنقيحها والنظرية التتموية فى السياسة المقارنة فجاءت محاولته هذه بمثابة اعادة صياغة لاطاره على اساس من نظرية التوازن والمفهوم الميكانيكى ومن خلال منهج تسمى .

وتؤكد هذه الدراسة نتيجتين اساسيتين :

اولا : ان تطور صياغة الموند قد تاثر بالانتقادات التي واجهتها صياغة ايستون . فحاول الموند تجنب هذه الانتقادات من خلال تأكيد على مفهوم النظام باعتباره يتضمن علاقات اعتماد متبادل بين مكوناته ويقوم على تفاعل ديناميكى بينها وحاول الموند ان يعطى اهمية اكبر لتجارب دول مختلفة ومواقف فعلية واقعية . واستعان بمفهوم السلع السياسية لدى بينوك وادخل الى التحليل مستويات ثلاث للوظائف من هنا اصبحت نظريته تقوم على اساس فهم العلاقات بين المستويات الثلاث وعلاقات الوظائف على كل مستوى وفي مراجعته لكتابات نادى بضرورة ربط منهجه امبيريقيا بحالات تاريخية محددة لتعزيز نظريته كي تتوافر لها المواءمة ومضرة استخدام الدراسات العلمية السببية من خلال علاقة بين نظريته وتحليل الاختيار العقلانى .

ثانيا : اوضحت صياغة الموند تاثيرا بكتابات العديد من علماء السياسة منهم الى جانب ايستون : روبرت داهل ، وديفيد ثرومان وكتابات علماء اخرين في علوم اخرى مثل نيوتن ، ورد كليف - برون والينوفسكى وليفى وقيبر وبرسونز وميرتون

لكن جاءت صياغة الموند تشل ثراء وتجاوزت تاثيراتها افاق باللغة فى التحليل السياسى وربما لا تجازيها صياغة اخرى فى تاثيراتها وتداولها العام بين علماء السياسة .

يقول احد الباحثين : ان المنهج الوظيفى يقدم حلا لمشكلة باللغة الاهمية فى السياسة المقارنة ، وهى : ماذا نقارن وكيف نقارن ؟ من خلال ما يفترضه هذا المنهج من علاقات متبادلة ترشد عملية البحث ، وتزود الباحثين بفتات تحليلية تيسر المتارنة ، بين نظم اجتماعية مختلفة ثقافيا . ثم يستدرك قائلا : لكن لا توجد اجابات للتساؤلات حول : هل نقارن بين النظم السياسية ككل ؟ ام مستويات لاجزاء من النظم ؟ ام السلوك الفردى ؟ هل يقارن الباحث بين نظم ؟ ام داخل النظم ؟ وهل خلال فترة ممتدة من الزمن ؟ ام ماذا ؟ ويقرر انه رغم ان المنهج البنائى الوظيفى مشلول عن اثاره العديده من هذه التساؤلات ، فانه ليس فى وضع يسهل معه تقديم اجابات عنها .^(٢٠١)

واجهت صياغة الموند ، وغيره ممن اسهموا فى البنائية الوظيفية اتهامات وانتقادات متتوية بعضها جاء نتيجة ما صادف البنائية الوظيفية فى العلوم الاخرى من اعتراضات وبعضها ارتبط بعلم السياسة حيث حساسية خاصة لقضايا الموضع النهجى والتحيز الايدولوجى والطابع الدبناميكى واهتمام خاص بقضية التغيير السياسى .

لقد اثارت قضية التغيير اهتماما كبيرا لدى منتقدي البناية الوظيفية والاطار السدى
تفترضه ويبدو ان كتابات الموند - خصوصا كتابه : السياسة في المناطق النامية -
وفرت شاهد اضافي عزز الانتقادات التي تتهم البناية الوظيفية بعدم التفسير
الملائم للتغيير ويبدو ان مجال وحدود البناية الوظيفية في دراسة التغيير السياسي
قد اوضحت ان لها سمة ديناميكية حركية واستاتيكية سكنية في ان واحد
ويعتمد ذلك على اذا ما كان الباحث يهتم بعلاقات الوحدات وهي في حالة
توازن او العلاقات التي تحاول ان تتكيف وفق حالة جديدة من التوازن .

من زاوية السمات السكنية او الاستاتيكية للبناية الوظيفية فان التاكيد على
ترتيب ونظام المكونات وعلى مفاهيم التمشيد والتماثل السلوكي مع متطلبات
الدور كلها تشير الى افتراض التوازن بمعنى ميل النظام الاساسي الى حفظ
ترتيبه وشكله او صيغته القائمة وادى نظرية تستند الى هذا الافتراض عليها
ان تحدد مصدر التوازن لتحديد موقع القوى الخارجية التي تتحرك النظام وتعمل
على اضطراب وحداته الراسخة وبينما تعطى المضامين النظرية انطباعا
بان النموذج منظم بشكل جامد فانه احيانا تتأكد حقيقة ان النظام من
(٢٠٢)

ومن منظور الجانب الديناميكي في تحليلات البناية الوظيفية يمكن التمييز بين
ثلاث مبادئ تفسر عملية التغيير : اولها : هو ان مصدر التغيير وغالبها
عامل التغيير ياتي من بيئته النظام وثانيها : يرتبط بطبيعة التغيير فسي
النظام ويستند الى وجود علاقات الاعتماد المتبادل بين الاجزاء المكونة للنظام .
ومعنى هذا انه عندما تتغير احد الاجزاء المكونة للنظام تحت تاثير العوامل
البيئية يحدث تغيير مناظر للاجزاء الاخرى وثالثها : هو ان الفئة الاخذة
في التغيير في نموذج النظام هي البنية وليست المتطلبات الوظيفية والتي هي
دائمة لا تتغير اي ان النظام يتغير عندما تتغير واحدة او اكثر من ابنيته .

لكن متى وكيف يحدث التغيير وفقا لهذه المبادئ الثلاثة ؟

ان العلاقات السببية بين البيئية وبنية النظام هي علاقة ميكانيكية ، لان البيئية تمثل قوة خارجية تصطم ببنية معينة ، وتثير التغير بقوة في قوامها - مثلا غزو دولة لدولة اخرى قد يقود الى تغير مباشر في موه سساتها ولكن ليست كل القوى البيئية توه شر على النظام بهذه الطريقة المباشرة وليست كسبل التغيرات التي تحدث في النظام يمكن تحديدها ميكانيكيا فالقوة الخارجية قد تواجه مقاومة اذا لم تكن الظروف مفضلة داخل النظام الذي يثبت انه يقبلها - او يطور مسارها .

معنى هذا ان التغير قد لا يكون ذات طابع ميكانيكى بشكل مستمر فقد ياخذ شكلا غائبيا - اي شكلا موجه - نحو غاية محددة ، او مقصود به تحقيق غاية معينة .

والتغير في البنية قد يستمر عندما يفشل الشكل القائم في ان يسهم ويلبي بشكل ملائم او كاف المتطلبات الوظيفية للنظام .

معنى هذا ان النسق قد يتغير ولا يتغير تحت تاثير القوى البيئية وهذا يؤكد الحاجة الى نظرية تحدد متى سوف يتغير النظام ومتى لن يتغير ويعتقد الموند ان معيار التغير السياسى هو : امتلاك قدرة جديدة بمعنى بنية لدور متخصص وتوجه تمايز وسهما معا يصبح لدى النظام السياسى امكانيات للاستجابة بفاعلية بشكل متزامن بدرجة او باخرى لمرحلة جديدة من المشكلات . اما هولت فيقدم تفسيرا اخر ، لان التغير في رايه عملية تنظمها المتطلبات الوظيفية للنظام والبنية سوف تتغير اذا لم تعد البنية توه دى بشكل كاف ملائم اسهامها في تلبية المتطلب الوظيفى وبطريقة مرضية وهذا بدوره يشير الى الشكل الفاسى للتغير (٢٠٣)

ولكن هذا يقود الى تساؤل حول الاتجاه الذى سوف ياخده التغير لان بنية معينة قد تتطور في اتجاه او اخر ، وفي شكل او اخر واى من هذه الاتجاهات او الاشكال

قد لا يلبى المتطلبات الوظيفية بشكل مرضى وهذا الافتراض عام بشكل واضح ولا يمكن إخضاعه للاختبار الإمبريقي يضاف إلى ذلك أن الكثير من الابنية السياسية فقد عرف عنها تاريخيا أنها ظلت باقية لاجيال دون أن تتغير أو تتهارح حتى من خلال أسهامها الضعيف والحدود في المتطلبات الوظيفية: (٢٠٤)

ويعتقد هولت وريتشاردسون أن ظاهرة البدائل البنائية بمعنى أن الابنية المختلفة في أنماط مختلفة من النظم قد تسبب تلبية نفس المتطلبات الوظيفية تعتبر أساسية في الإطار العام للنظرية وهذه الظاهرة ترتبط بأشكالية ذات أبعاد تفسيرية وتنبؤية إذ يلزم تفسير: لماذا بنيت معينة وليس غيرها تسهم في تلبية متطلبات أو متطلبات وظيفية معينة في نظام اجتماعي معين في زمن محدد والتنبؤ بان بنية معينة أو ابنية سوف تسهم في تلبية وظيفة معينة في زمن معين: (٢٠٥)

لكن هذا التحليل لا يسهم كثيرا في إرشاد وتوجيه البحث الإمبريقي فيصبح ممكنا البحث عن مشكلة إمبريقية معينة بهدف تفسيرها من خلال مثل هذه الصيغة للاثار البنائية الوظيفية: (٢٠٦)

إن البنائية الوظيفية بتأكيدها على البنية وما تمثله من أدوار والوظيفة تظل في الواقع شكلية في المنهج هذا إذا نظرنا إليها باعتبارها كظاهرة لعلم السياسة وهي كمنهج للتحليل السياسي لم ترتبط بأطار مقارن وبالنظر إلى مشكلة التغيير السياسي فإنها تظل عند مستوى العمومية الذي يعوق التطبيق الدقيق والمستمر.

مراجع البحث

- Ronald H. Chilcote. Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm (Boulder, Colorado: Westview Press, 1981) P. 162. (١)
- Idem. (٢)
- Iliya Harik. "Structural-Functional Analysis and the Study of Elitics. Journal of the Social Sciences vol.VI. No.3 (October 1976) P. 223. (٣)
- Robert T. Holt & John M. Richardson, Jr. (٤)
"Competing Paradigms in Comparative Politics".in:
Robert T. Holt & John E. Turner (eds.) The Methodology of Comparative Research (New York: The Free Press, 1970) P. 33
- Iliya Harik. op. cit., P.222. (٥)
- Idem. (٦)
- Gabriel A. Almond. Comparative Political Systems Journ. The Journal of Politics vol. 18. No.3 (August 1956) PP. 391-409. (٧)
- Ronald H. Chilcote. op. cit., P. 162. (٨)
- Gabriel A. Almond. Comparative Political Systems, op. cit., P. 393 (٩)

(١٠) يرى الموند انه من الافضل ان يوصف هذا التفاعل بأنه تفاعل آخذ

في التفسير . انظر :

Idem.

Holand H. Chilcote op. cit., P. 163 (١١)

Gabriel A. Almond. Comparative Political Systems. op. cit., P. 393 (١٢)

Idem. (١٣)

Ibid., PP. 393-394 (١٤)

Ibid., P. 394 (١٥)

Idem. (١٦)

Idem. (١٧)

(١٨) وفق مفهوم الموند للدور ، والذي تبلور في كتاباته في ذلك الوقت . انظر : -

Gabriel A. Almond. "A Developmental Approach to Political Systems". in: J.L. Finkle & R. W. Gable (eds.) Political Development and Social Change (New York: John Wiley & Sons, Inc., 1968) P. 100

Gabriel A. Almond. Comparative Political Systems, (١٩)

op. cit., P. 396

Idem. (٢٠)

Idem. (٢١)

Gabriel A. Almond and James S. Coleman (eds.) (٢٢)

The Politics of the Developing Areas (Princeton :
Princeton Univ. Press, 1960)

ويشير احد الباحثين الى ان هذا الكتاب قد جاء تويجا للنهات في جامعة
برنستون بالولايات المتحدة في عامي ١٩٥٨ و١٩٥٩ اكد خلالها الموند
على السياسة في الدول النامية ، وفي المناطق التي تشهد تغيرات واسعة . راجع :

Ronald H. Chilcote. op. cit., P. 163

(٢٣) في الشرق الاوسط وافريقيا جنوبي الصحراء ، وجنوب شرق اسيا
وفي امريكا اللاتينية . انظر :-

James S. Coleman. "The Political Systems of Developing
Areas." in: Gabriel A. Almond & James S. Coleman.

Ibid., PP. 536-537.

Ibid., P.537 (٢٤)

Ibid., PP. 537-538 (٢٥)

(٢٦) رغم ان كل من المؤسستين : الجيش والبيروقراطية المدنيه في الدول النامية

يضم افراد ذات عقلية تحديثيه ،

او ذات تعليم غربي . انظر :

Ibid., P.548

Ronald H. Chilcote, op. cit., P.163 (٢٧)

Gabriel A. Almond. "A Functional Approach to (٢٨)

Comparative Politics." in/ Gabriel A. Almond & James

S. Coleman (eds.) op. cit., P.11

- Ibid., P.24 (٢٩)
- Ronald H. Chilcote op. cit., PP.163-164 (٣٠)
- Gabriel A. A. Almond. A Functional Approach to Comparative Politics. op. cit., P.13, P.17 (٣١)
- Ronald H. Chilcote, op. cit., P.164 (٣٢)
- Gabriel A. Almond A Functional Approach to Comparative Politics: op. cit., P.15 (٣٣)
- Ibid., P.6 (٣٤)
- Iliya Harik. op. cit., p. 221 (٣٥)
- (٣٦) وذلك وفق برسونز ومن سار على خطواته . انظر :
- Ibid., P.220
- Gabriel A. Almond. A Functional Approach to Comparative Politics, op. cit., P.17 (٣٧)
- (٣٨) وتعكرفى الحقيقة التوجه التقليدى فى دراسة السياسة المقارنه ،
على حد تعبير احد الكتاب . انظر :
- Ronald H. Chilcote op. cit., P.164
- John Dunn. Rethinking Modern Political Theory (London: Cambridge Univ. Press, 1985) p.12 (٣٩)

Ronald H. Chilcote op. cit., P.164 (٤٠)

John Dunn op. cit., P.12 (٤١)

R. Chilcote, op.cit., PP.164-165 (٤٢)

Ibid., P.165 (٤٣)

Gabriel A. Almond. A Functional Approach (٤٤)

to Comparative Politics. op. cit., P.63

(٤٥)

R. Chilcote, op. cit., P.165

(٤٦)

G. Almond A Functional Approach to Comparative Politics,

op. cit., P. 59 (٤٧) وأشار الى ان نظريته في النظم السياسي يمكن ان تستعار للتطبيقات الرياضيه

والاحصائيه - انظر: Chilcote op. cit., P.165

(٤٨) انظر :-

Gabriel A. Almond. A Developmental Approach to Political Systems. World Politics. vol. X vll (January 1965)

PP. 183-214

حيث نشر هذا المجلد لأول مره في عام ١٩٦٥ م، تم نشر في مواقع اخرى منها كتاب :

J.L. Finkle & R. W. Gable

الذي جاء في الهامش رقم (١٨) بهذه الدرأسه .

(٤٩) انظر :-

Gabriel A. Almond & G. Bingham Powell, Jr.

Comparative Politics: A Developmental Approach

(Boston: Little, Brown and Co. 1966)

Chilcote, op.cit., P.165 (٥٠)

Gabriel A. Almond & G. B. Powell, op.cit., PP.5-(٥١)

R. Chilcote, op. cit., PP. 165-166 (٥٢)

Gabriel A. Almond & G.B. Powell op.cit., PP.3-4(٥٣)

Ibid., PP. 5-6 (٥٤)

Ibid., P.6 (٥٥)

Idem. (٥٦)

Gabriel A. Almond. A Developmental Approach to (٥٧)
Political Systems. op. cit., P.101

Chilcote op.cit., P.166(٥٨)

Gabriel A. Almond & G.B. Powell op.cit., (٥٩)
PP. 6-9

Ibid., P.9 (٦٠)

Ibid., P.10 (٦١)

(٦٢) يتناول ايستون انماط المدخلات كذلك في تحليلاته من تايبه ومطالبه

انظر :-

David Easton. A Systems Analysis of Political Life

(New York: John Wiley & Sons, Inc., 1967)

Passim. esp. at P.37, 153, 247,343

Gabriel A. Almond & G.B. Powell op.cit., P.10 (٦٣)

Ibid., P.11 (٦٤)

- Idem. (٦٥)
- Ibid., PP.11-12, PP.286-287 (٦٦)
- Ibid., P.286 (٦٧)
- Idem. (٦٨)
- Ibid., P.287 (٦٩)
- Ibid., P.202 (٧٠)
- Ibid., P.288 (٧١)
- (٧٢) في مقال هام يشير اليه الوند ويويل في كتابيهما :
- راجع :-
Ibid., PP.393-394
- J. Roland Pennock. Political Development, Political Systems and Political Goods. World Politics.
vol. Xviii No.3 (April 1966) P.420
- Ibid., P. 416 (٧٣)
- Ibid., PP. 416-417 (٧٤)
- Ibid., P.240 (٧٥)
- Idem. (٧٦)
- Ibid., P.421 (٧٧)
- Idem. (٧٨) راجع الهامس في :
(٧٩) لمزيد من التفصيل . انظر :-
Ibid, PP.421-222

(٨٠) والنظام السياسي قد يسهم في هذا المجال باتاحة مشاركة سياسييه
واسعه . انظر :-

Ibid., P.423

(٨١) لمزيد من التفصيل . انظر :-

Ibid., PP.423-424

(٨٢) لمزيد من التفصيل . انظر :- Ibid., P.425

Gabriel A. Almond & G.B. Powell op.cit., P.394 (٨٣)

Ibid., P.395 (٨٤)

John Dunn, op. cit., PP.10-11 (٨٥)

(٨٦) وشير البوند ويوز الى ان مفهوم الدور قد استمد من المسرح .

Gabriel A. Almond & G.B. Powell, op.cit.,

PF. 52-53

Ibid., PP.54-55 (٨٧)

Ibid., P.12 (٨٨)

(٨٩) انظر على سبيل المثال تحليلا - لهذه الثقافات السياسيه الفرعيه في :-

Michael G. Roskin et al. Political Science- An

Introduction(Englewood Cliffs, New Jersey:

Prentice-Hall, 1988) PP.13-140

(٩٠) اشترك البوند مع فيريا في استخدام الاستبيانات واستقصاء الراى للوقوف على اتجاهات
الناس بشأن الثقافه السياسيه في اقطار مختلفه - انظر :-

Gabriel A. Almond & Sidney Verba. The Civic

Culture (Boston:Little, Brown and Co.,1965)

Gabriel A. Almond & G.B. Powell. (١١)

op.cit., P.13, PP.25-51

(١٢) يشير الموند وبويل الى ان النخب السياسيـة قد تحاول فرض رقبـة على

علية النشأة السياسيـة ، كما ان النظم السلطويـة قد تعيد

صياغة كتب التاريخ . انظر :-

Ibid., P.79

Ibid., P.83 (١٣) انظر :-

Ibid., P.16,P.41 (١٤)

Ronald H. Chilcote, op.cit., PP.166-167 (١٥)

Gabriel A. Almond. A Developmental Approach (١٦)

to Political Systems. op.cit., P.101

Idem. (١٧)

Chilcote. op.cit., P.168 (١٨)

Gabriel A. Almond. A Developmental Approach (١٩)

to Political Systems. op.cit., P.102

Ibid., P.116 (١٠٠)

Idem. (١٠١)

Ibid., P.118 (١٠٢)

Ronald H. Chilcote, op.cit., P.168 (١٠٣)

(١٠٤) وذلك في نشرته عام ١٩٦٩ . راجع :-

David Easton. The New Revolution in Political Science.

The American Political Science Review-vol.Lxlll.No-4

(December 1969)PP.1051-1061

Ronald H. Chilcote, op. cit., P.168 (١٠٥)

Idem. (١٠٦)

(١٠٧) ومن سار على خطواته . انظر :-

Ibid., PP.168-169

Robert T. Holt & John M. Richardson, Jr. (١٠٨)

op.cit., P.33

Ronald H. Chilcote, op. cit., P.169 (١٠٩)

(١١٠) انظر : Ibidem:

وهذا التقسيم الاساسى بين البنائيه الوظيفيه الماكرو والميكرو

تبناء مرتبـدال Martindale فى تقسيم ثنائى

للبنائيه الوظيفيه فى علم الاجتماع المعاصر .

(١١١) عن مفهوم ايستون فى هذه الفتره المبكره للتوزيع السلطوى للقيم

فى مجتمع ما - راجع :-

David Easton. The Political System- An Inquiry into
the State of Political Science (New York:

Alfred A. Knopf 1953) PP.129-134

P.98 : راجع .

(١١٢) انظر :-

Ronald H. Chilcote op. cit., PP.169-170

Ibid., P. 170

(١١٣)

- Ibid, PP.170-171 (١١٤)
- Ibid, PP. 171-172 (١١٥)
- Ibid, P. 172 (١١٦)
- Heger D. Masters. World Politics as A. (١١٧)
Primitive Political System. World Politics. vol.XVI
No.4 (July 1964) PP. 595-619 esp. at P.595
- Ibid, P.597 (١١٨)
- Ibid, P.614 (١١٩)
- Ronald H. Chilcote. op.cit., P.172 (١٢٠)
- Ibid, PP.172-173 (١٢١)
- (١٢٢) يعتقد كافاناج ان محاولة الموند للبنائيه الوظيفيه في التحليل السياسي
جاءت متأثره بفكرة تلكوت بروسونز عن النظام الاجتماعي ، والتي استقاها
بروسونز من باريتو وفييسر . انظر :-
- Dennis Kavanagh. Political Science and Political
Behavior (London: George Allen & Unwin,1983)
P. 8.
- Chilcote op.cit., 173 (١٢٣)
- Ibid., P.174 (١٢٤)

(١٢٥) انظر :

Thomas J. Lewis. The Normative Status of the
Support System. Canadian Journal of Political
Science. vol. VII No.4 (December 1974)

PP.672-686 esp. at PP. 679-682.

Ibid., PP. 679-680 (١٢٦)

Ibid., P. 680 (١٢٧)

(١٢٨) عن العلاقة بين الليبرالية الكلاسيكية وكلا من برسونز وايستون

انظر :-

Ibid., PP. 682-684

Ibid., P.683 (١٢٩)

Ronald H. Chilcote op. cit., P. 174 (١٣٠)

Idem. (١٣١)

(١٣٢) استخدم عدد من العلماء هذا النموذج للمتغيرات النمطية التي طورها برسونز في دراساتهم السياسية ، من هؤلاء ليست الذي استخدم ثلاث منها هي :
الانجاز في مقابل المحاباة ، والعمومية في مقابل الخصوصية والتحديد في مقابل الانتشار ، واطاف اليها المساواة مقابل التمييز على اساس نخبوى ،
في تحليل سياسي مقارن تناول اربعة نظم سياسيه هي :
الولايات المتحدة وانجلترا وكندا واستراليا ،
بهدف دراسة خصائص التفاعل في الابنيه في هذه الدول .

انظر :

Seymour Martin Lipset. The Value Patterns of
Democracy: A Case Study in Comparative Analysis
American Sociological Review. vol.28. No.4
(August 1963) PP. 515-531

Ronald H. Chilcote op. cit., P. 174 (١٣٣)

Ibid., PP. 174-175 (١٣٤)

Ibid., P. 175 (١٣٥)

Idem. (١٣٦)

Idem. (١٣٧)

Ibid., PP.175-176

(١٣٨)

: المصدر (١٣٦)

Ibid., P.176

Talcott Parsons "The Political Aspect of Social^(١٤٠)

Structure and Process" in: David Easton (ed.)

Varieties of Political Theory (Englewood Cliffs,

New Jersey: Prentice-Hall, 1966) PP. 71-112

(١٤١) عن البحث الا مبيريقى فى النظرية الاجتماعية لى ميرتون ،
انظر :

Robert K. Merton . Social Theory and Social

Structure (New York: The Free Press, 1968)

PP. 156-171

وحاول ميرتون الدقة والوضوح ، وبيان ما قد يشير اليه المصطلح الواحد

من مفاهيم عديدة ، وما قد يتضمنه المفهوم الواحد من مصطلحات عديدة .

PP. 74-79

: راجع

Ronald H. Chilcote op. cit., P.176

(١٤٢)

Iliya Harik. op. cit., P.219

(١٤٣)

Roland H. Chilcote op. cit., PP. 176-177

(١٤٤)

Ibid., P. 177

(١٤٥)

(١٤٦) ربط ميرتون بين تقدم علم الاجتماع وضرورة تركيز الانتباه

على تطوير نظريات متوسطة المدى .

انظر : Robert K. Merton. op. cit., PP. 39-72

(١٤٧) انظر

Roy C. Macridis. Interest Groups in Comparative
Analysis. The Journal of Politics vol.23.No.1

(February 1961) PP. 25-45 esp. at P. 45

حيث يشير مكريديس الى ان الاختيار الحقيقي لمنفعيه النظرية
هو العمل الميداني ، وحينئذ فان الجماعات تثبتانها اكثر اهميه ،
من الاشكال الاخرى من ابنيه ووحدات النظم .
وقم ذلك يؤكد مكريديس ان افضل الطرق في اتجاه نظريه في السياسه
المقارنه ، في هذه المرحله ، هو النظره المقارنه الشامله للسمات
الرئيسيه للنظام السياسي ، والثقافه السياسيه ، والتركيب الاجتماعى
والقياده ، والمؤسسات الحكوميه .
وقد شكك مكريديس في امكانيه تحقيق فائده في التحليل السياسى المقارن
من وراء التصنيف البسيط للجماعات .

Ronald H. Chilcote. op. cit., P.177

(١٤٨)

Idem.

(١٤٩)

Idem.

(١٥٠)

Fred M. Frohock "Systems Theory and

(١٥١)

Structural- Functional Analysis". in : Donald

M. Freeman (ed.) Foundation of Political Science:

Research , Methods, and Scope(New York: The Free
Press, 1977)

PP. 577-606 esp. at P. 578.

David Easton. The Political System-An Inquiry

(١٥٢)

into State of Political Science. op.cit., PP.269-274

Ronald H. Chilcote op.cit., P.177

(١٥٣)

Ibid., P.178

(١٥٤)

- Robert E. Dowse. *A. Functionalist's Logic* (١٥٥)
World Politics. vol.XVIII No.4 (July 1966)
PP. 607- 622 esp. at P.607.
- Robert R. Kaufman & James N. Rosenau. *Comparative Politics*. in: Donald M. Freeman (ed.) op. cit., P.54 (١٥٦)
- Ronald. H. Chilcote. op. cit., PP.178-179 (١٥٧)
- Ibid., P. 179 : انظر (١٥٨)
- Robert R. Kaufman & James N. Rosenau. op. cit., P.59. (١٥٩)
حيث يشير الباحثان الى انه بالرغم من الانتقادات فان البنائيه الوظيفيه
تعطى على الاقل والفتاح حول : كيف يجمع ويرتب المعلومات ، ويؤكد ان
انها كمنهج ومقارنه بغيره فهو الاوسع انتشارا .
H. Chilcote op. cit., P.179 (١٦٠)
- Robert R. Kaufman & James N. Rosenau. op.cit.,P.57 (١٦١)
- Robert E. Dowse. op. cit., PP.607-608.
- Robert E. Dowse. Ibid., PP. 620-621. (١٦٢)
- Ibid. P. 221 (١٦٣)
- Fred M. Frohock. op. cit., PP. 585-586. (١٦٤)

Ronald H. Chilcote op.cit., PP.179-180 (١٦٥)

Ibid., P.180 (١٦٦)

Idem. (١٦٧)

(١٦٨) وأشارت بعض الانتقادات الى ان التركيز على مفهومين رئيسيين ،
يتبعان من البنائيه الوظيفيه ، وهما البنيه والوظيفه ، وما يقودنا اليه
من معالجه علم السياسه كله وفق المفهومين ، يجعل هناك
حدودا وقيودا ترتبط بالتحليل البنائى الوظيفى .
انظر :

Fred M. Frohock. op.cit., P.588

(١٦٩) وتعتبر المفاهيم فى البنائيه الوظيفيه ، وفق رأى بعض الكتاب ، على
مستوى عال من التجريد ، الامر الذى يجعلها غير عليه باى طريقه
مقبوله .
انظر :

Ibid., PP. 586-588

Ronald H. Chilcote. op.cit., P.180 (١٧٠)

(١٧١) واعتبرت البنائيه الوظيفيه ترتبط بينا النظام ، ولا تعطى
تفسيرا شاملا للظاهره السياسيه . انها لاتعطى طريقا
متميزا لياخذ فى الاعتبار التجريه والخبره .
انظر :

Fred M. Frohock. op.cit., PP. 583-585

Iliya Harik. op.cit., P.215 (١٧٢)

Robert T. Holt & John M. Richardson, Jr. (١٧٣)

op.cit., P.35

Ibid., P.34 (١٧٤)

- Ibid., P.35 (١٧٥)
- Idem. (١٧٦)
- Ibid., P.36 (١٧٧)
- Idem. (١٧٨)
- Ibid., PP.36-37 (١٧٩)
- Ronald H. Chilcote op. cit., PP.180-181 (١٨٠)
- Ibid., P. 181 (١٨١)
- Idem. (١٨٢)
- Ily a Harik. op. cit., P.214 (١٨٣)
- (١٨٤) ينظر التحليل الوظيفي الى الفعل او الحركة على انها غرضيه ،
اي ذات غرضها . انظر :
- Fred M. Frohock. op.cit., P.578
- Ronald H. Chilcote op. cit., P.181 (١٨٥)
- (١٨٦) وانها تجاهلنا التغيير عبر الزمن . انظر :
- Robert R. Kaufman & James N. Rosenau. op.cit.,
P. 57
- Ronald H. Chilcote op.cit., P.181 (١٨٧)
- Robert T. Holt & John M. Richardson, (١٨٨)
Jr. op. cit., P.29

Idem. (١٨٩)

Idem. (١٩٠)

Ibid. P.35 (١٩١)

(١٩٢) واعتقد الموند ان النظرية الوظيفية للنظام تحدد عنصر
النظام بطريقة تجعل من الممكن صياغتها احصائياً •
وربما رياضياً • راجع :

Ibid. P.34

Ibid. P. 35 (١٩٣)

Iliya Harik op. cit., P.214 (١٩٤)

Ibid. P. 212 (١٩٥)

Robert T. Holt & John M. Richardson, Jr. (١٩٦)

op. cit., P. 35

(١٩٧) تحتاج بعض المسائل ليس فقط الى تحليل وظيفي ، بل ايضاً
الى معالجة تاريخية ، كالحديث عن نوع معين من المؤسسات
انظر :

Robert E. Dowse. op. cit., P. 620

Robert T. Holt & John M. (١٩٨)

Richardson, Jr. op. cit., P. 36

Idem. (١٩٩)

(٢٠٠) ويؤكد ان ضرورة هذه العزله حتى يستطيع ان يخلق تنظيماً
كبيراً للعلم • انظر :
Ibid. PP. 36-37

Robert R. Kaufman & James N. Rosenau, (٢٠١)
op. cit., PP. 55-56

(٢٠٢) انظر :

Iliya Harik op. cit., P. 209

Ibid. P. 208 (٢٠٣)

Ibid. P. 207 (٢٠٤)

Robert T. Holt & John M. Richardson, Jr. (٢٠٥)
op. cit., P. 30

(٢٠٦) وهذا ما فعله هولت وترنر في تحليلهم للاساس السياسى
للتنمية الاقتصادية ، فقد لاحظا ان انجلترا واليابان
جرى التصنيع فيهما بسرعة كبيرة بعد ادخال التكنولوجيا الصناعيه ،
بينما تحركت كل من فرنسا والصين ببطء ملحوظ . للمزيد من التفصيل
حول ما لاحظاه من تناقض في خبرة التصنيع في اليابان وانجلترا
مقارنه بفرنسا والصين ، وتحديد هذا الوقت الامبيريقى المحدد
في صيغه اشكاليه او معضله والوصول الى مجموعة من الافتراضات
بشأنها .

راجع :-

Ibid. PP. 30-31